

تاريخ القدس

تأليف

محمد السيد

مؤسسة دار الفرسان

للنشر والتوزيع

٥١ ش إبراهيم خليل - المطرية

ت : ٢٢٥١١١١٠ - ٠١٢٩٨٧١٢٣٧

اسم الكتاب : تاريخ القدس
المؤلف : محمد السيد
الناشر : مؤسسة دار الفرسان
تصميم الغلاف : فري برنت - ٠١٠٤٤٧٠٦٤٥
رقم الإيداع : ٩٥٢٤
طبعة أولى : ٢٠١٨

فهرسة أثناء النشر

السيد ، محمد
تاريخ القدس / إعداد محمد السيد - القاهرة . - ط ١
مؤسسة دار الفرسان للنشر والتوزيع . ٢٠١٨
١٦٠ ص ؛ ٢٤ سم
تدمك : ١-٣٤-٦١٦٩-٩٧٧
١ - القدس - تاريخ

أ. العنوان ٩٥٦.٩١

الفصل الأول

مقدمه عن فلسطين

دولة فلسطين تقع غرب قارة آسيا ومساحتها ٥٧.٥ ألف كيلو متر مربع، وحدودها غربا مصر (سيناء) والبحر الأبيض المتوسط، وشمالا لبنان، والشمال الشرقي سوريا، وشرقا الأردن، وتمتد جنوبا علي شكل رأس إلي خليج العقبة.

الأرض:

سهل ساحلي يمتد بامتداد حدودها علي البحر المتوسط علي شكل شريط متوسط العرض ويتراوح ارتفاعه عن سطح البحر إلي ٢٠٠ متر.

وفي جنوب فلسطين تقع صحراء النقب التي تتخللها الجبال غير العالية وتكثر فيها المراعي الصحراوية ويقل فيها السكان. وفي المناطق الوسطي تقع سلاسل جبال الخليل وجبال نابلس والتي يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر بين ٤٥٠ - ١٠٣٠ مترا ، ويليها من ناحية الشمال سهول داخلية تجري فيها بعض الأنهار مثل نهر المقطع وفي أقصى شمال فلسطين تقع جبال الجليل.

وتتفرق الأودية التي تصب سيولها في البحر المتوسط في مناطق متعددة من فلسطين.

السكان:

يقطن فلسطين نحو ٤ ملايين من العرب واليهود والمسيحيين. وتعتبر اللغة الرسمية في فلسطين هي اللغة العبرية نظراً لوجود الدولة الصهيونية المحتلة. إلا أن اللغة العربية هي الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي لغة دارجة أيضاً في قلب إسرائيل. ويعتبر الشعب الموجود في فلسطين الآن من الشعوب الجيدة المستويات التعليمية والثقافية، كما تعتبر الحياة المعيشية عالية بالرغم من وجود سكان فقراء أيضاً. وفي البلاد قوانين اجتماعية متقدمة.

الآثار:

تعتبر فلسطين مستقراً بشرياً منذ عهود غابرة وهي استيطان شعوب مختلفة، لذا فإننا نجد الآثار منذ زمن العبرانيين و الرومان والعرب، كما تعتبر أكثرية المدن والقرى فيها تحاكي التاريخ السحيق وهي مشهورة بأماكنها. ومن أشهر الأماكن التاريخية و الأثرية: القدس وبيت لحم وحيفا والناصرية وجنين

وحطين وطبرية وعمواس وعسقلان وغزة والخلصة وسببطة
وعبدة وسبسطية والكرنب وبئر سبع ورام الله.

النظام السياسي:

تخضع الضفة الغربية لنهر الأردن لسلطة عسكرية
صهيونية وكذلك الحال في قطاع غزة باعتبار أن هاتين المنطقتين
تابعان للأردن ومصر ، وقد احتلتها دولة الصهاينة أثناء حرب
١٩٦٧ م .

أما نظام الحكم في الدولة الصهيونية المحتلة لفلسطين فإنه
دستوري يتولى السلطة التشريعية مجلس البرلمان (الكنيست)
ويتولى السلطة التنفيذية مجلس الوزراء الذي يرأسه رئيس
مجلس الوزراء المنتخب ، كما أن السلطتين في الكيان تمارسان
تعسفاً عنصرياً ضد السكان المسلمين والمسيحيين من العرب ،
كما أن سلطة الجيش قوية في الكيان . ويعتبر منصب رئيس دولة
الكيان الصهيوني شبه فخري ليس عليه مسئوليات مهمة .

ويسمح بوجود الأحزاب وعلي مختلف اتجاهاتها السياسية
يمينية أو يسارية كما يتكفل الدستور بحرية ممارسة أعمالها

واتجاهاتها . ومن هذه الأحزاب: ليكود، العمل الشيوعي، الديني، راکاح.

ويوجد في دولة الكيان الصهيوني عدد كبير من الصحف المستقلة والحزبية وهي حرة في آرائها، حسب القانون وليس من شك أن وسائل الإعلام والصحافة متفقة على تشويه الحقائق لصالح دولة الكيان واشهر الصحف في فلسطين المحتلة: معارف، يد عوت احرنوت، وجورزليم بوست (باللغة الإنجليزية)، الأنباء (بالعربية) وهاآرتس. وتعتبر الإذاعة والتلفزيون العامة ملكاً لدولة الكيان.

ولإسرائيل علاقات مع دول أوروبا الغربية جميعاً - ومع جميع دول الأمريكتين - عدا كوبا وقد انقطعت علاقاتها بدول روسيا وأوروبا الشرقية عدا رومانيا، وكذلك انقطعت علاقاتها بإيران بعد طرد الشاه علي يد الخميني.

وكذلك قطعت بجميع دول أفريقيا علاقاتها بإسرائيل أثناء حرب ١٩٧٣ . ثم عادت زائير وساحل العاج علاقاتها بالدولة الصهيونية. ولها علاقة مع اليابان وأستراليا ونيوزيلندا، ومصر وتركيا (هذه معلومات سنة ١٩٨٦م). وتعتبر عضو في هيئة الأمم المتحدة وبعض الهيئات التابعة لها.

الفصل الثاني

تاريخ فلسطين

تعتبر فلسطين من الأماكن الاستيطانية القديمة في العالم، ولهذا فقد شهدت حضارات عريقة وممالك ودولا مختلفة تعاقبت علي أرضها كما أنها مهبط الرسالات السماوية وقد عاش فيها كثير من الأنبياء من بنى إسرائيل - ليست إسرائيل الكيان الصهيوني الحالي فلا يلتبس عليك - وقد عرفت سابقا بأرض كنعان والعبرانيين وبنى إسرائيل ... الخ.

وفي حوالي سنة ١٠٠٠ ق.م كانت دولة مملكة العبرانيين في أوج مجدها، وكانت القدس عاصمه لها، وكان من اشهر ملوكها شاول وداود (عليه السلام) الذي انقسمت دولة العبرانيين بعد وفاته إلى دولتين هما بنو إسرائيل ويهوذا فذب الخلاف والنزاع بينهما في فلسطين حتى غزاها الآشوريين سنة ٧٢٢ ق.م واحتلوها وقتا .

وفي سنة ٥٨٦ ق.م غزا البابليون فلسطين بعد أن وطدوا حكمهم في العراق بعد قضائهم على آشور . ومن ثم غزا الفرس فلسطين وكونوا فيها مملكة خاضعة لهم . وقد غزاها الإسكندر

المقدوني في القرن الرابع قبل الميلاد فخضعت للإغريق حتى طردهم منها اليهود الميكابيون حوالي سنة ١٤١ ق. م. حيث أسسوا دولة يهودية بقيت حوالي ٧٠ سنة قضي عليها الورمان الذين بقوا فيها حتى طردهم منها العرب المسلمون في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، فبقيت فلسطين جزءاً من الدول الإسلامية العربية .

وقد غزاها الصليبيون ومكثوا فيها نحو مائة سنة فأستردها العرب المصريون حيث بقيت ولاية عربية حتى أخضعها المسلمون الأتراك لسلطانهم سنة ١٥١٦ م علي يد سليم الأول الخليفة العثماني، حتى احتلها الإنجليز سنة ١٩١٧ م بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى.

وفي حوالي سنة ١٨٧٠ م بدأ اليهود الصهيونيون الأوروبيون قدومهم إلى فلسطين حتى بقوا اقلية ضمن سكانها في ظل التسامح الإسلامي، وليس من شك أن هذا الاستيطان ما هو إلا تحت إذعان استعماري من لدن الأوروبيين الذين الفوا العنصرية والاستعمار، وكذلك نوع من التخلص من الصهاينة وحين استولى البريطانيون على فلسطين أعلنوا عن رغبتهم في إيجاد وطن

قومي للصهيونيين فوق الاختيار على فلسطين بعد أن رفض اليهود الصهاينة الاستيطان في أوغندا أو شرق إفريقيا.

وعندما قام اليهود بشراء الاراضى في فلسطين والتكاثف الاستيطاني فيها قامت اشتباكات بينهم وبين أهل البلاد سنة ١٩٢٠م وسنة ١٩٣٩م

وفى السنة الاخيرة أعلن البريطانيون عن إقامة دوله مستقلة في فلسطين يكون العرب العنصر الغالب فيها، ولكن الحرب العالمية الثانية قد أوقفت تلك الدولة بسبب انشغال البريطانيين فيها حتى انتهت تلك الحرب فأعلن اليهود دولتهم سنة ١٩٤٨ م فقامت حرب بينها وبين العرب انتهت على تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقاليم (مناطق) الضفة الغربية لنهر الأردن بما فيها القدس الشرقية تحت رعاية الأردن. وقطاع غزة تحت رعاية مصر والأجزاء الأخرى أعلنت دوله للصهيونيين.

وفى سنة ١٩٦٧ م قامت الصهيونية بحرب خاطفة أنهكت خلالها القوة المصرية والاردنية والسورية واستمرت ستة أيام انتهت باحتلال الصهاينة الضفة الغربية وقطاع غزة وإضافة إليها سيناء المصرية والجولان السورية.

وازدادت الغطرسة العسكرية الإسرائيلية إذ رفضت نداءات وقرارات مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم التي تدعو إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ م . وبعد هذا الانتصار للصهاينة قاموا بتشريد العديد من الفلسطينيين إلى دول عربية عرفوا باللاجئين .

وفي سنة ١٩٧٣ م بادر المصريون بهجوم عنيف علي القوات الإسرائيلية في سيناء والسوريون أعلنوا بدورهم قيام الحرب علي الكيان الصهيوني فكانت حرب أكتوبر ١٠ رمضان التي استطاع الجيش المصري فيها سحق اليهود في سيناء وتدمير آلياتهم العسكرية ولكن لم تدم الحرب طويلا بسبب تدخل أمريكا، والتي وقفت إلى جانب إمداد إسرائيل بالأسلحة.

والمهم هو أن الحرب توقفت عند استرداد مصر لقطاع كبير من سيناء بما فيها قناة السويس ولم يستطع السوريون الذين خاضوا حربا ضروسا مع الصهاينة لمدة ٨٦ يوما أن يعيدوا الجولان علي الرغم من شراسة القتال .

وفي عام ١٩٧٧ قام رئيس جمهورية مصر العربية أنور السادات بزيارة مفاجئة لإسرائيل وأعلن عن استعدادة لمفاوضات سلام مع الكيان الصهيوني حتى كانت اتفاقية (كامب ديفيد) في

أمريكا بين مصر وإسرائيل بواسطة أمريكا كطرف ثالث ومن أهم بنود الاتفاقية انسحاب إسرائيل من الأراضي الباقية من سيناء المصرية علي فترات تنتهي عام ١٩٨٢ م والاعتراف الدبلوماسي بين الكيان وجمهورية مصر العربية وإنهاء حالة الحرب بين الدولتين إلا إذا قامت إسرائيل بالاعتداء علي دولة عربية تشترك مع مصر في الدفاع العربي المشترك.

وأثارت تلك الاتفاقية استياء كثير من الدول العربية فأعلنت في مؤتمر بغداد سحب الجامعة العربية وجميع الهيئات العربية من مصر ومقاطعة مصر اقتصاديا وسياسيا. ويجب التنوية هنا إلي العداء المستحكم بين العرب ودولة الصهاينة وهذا يرجع إلي عدة أسباب منها أن الدولة الصهيونية لا تمثل الديانة اليهودية وإنما تمثل الصهيونية العالمية وخاصة الصهيونية الأوربية، وهي مبنية علي الحقد والعنصرية والدليل علي هذا استقطاب صهاينة أوربا وأمريكا الحكم في إسرائيل ضد اليهود الشرقيين.

ثم إن وجود دولتهم في فلسطين إنما هو اغتصاب واحتلال أرض فلسطينية بقوة السلاح وبالمراوغة ومساعدة الدول الكبرى. ثم إن الحروب التي صارت وستصير في المستقبل وما ترتب

عليها من إزهاق دماء بين الطرفين لا يمكن بأية حال أن يكون هناك ود بينهما.

والأخطر من ذلك هو طرد اليهود للفلسطينيين من أرضهم وتشيتيتهم كلاجئين محرومين. ولا تنس أن الصهيونية قويت شوكتها منتهزة الخلافات والانقسامات العربية ولولا ذلك لما استطاع قوم شرادم الاستيطان في ارض عربية تقع في قلب العالم العربي ، وفي إعتقادي أن دولة الكيان الصهيوني ستزول عاجلا أم آجلا، ولن يكتب لها البقاء في هذه الأرض المباركة مهبط الوحي والرسالات السماوية.

وفي عام ١٩٨٨م ألغت الحكومة الأردنية ارتباطها المالي والإداري بالضفة الغربية وألغت وزارة الأرض المحتلة كما قامت بحل البرلمان المشترك. وفي نفس العام أعلنت منظمة التحرير قيام دولة فلسطين برئاسة ياسر عرفات تكون علي الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس.

المدن:

(القدس) المدينة المقدسة للطوائف الإسلامية والمسيحية واليهودية لوجود بيت المقدس (المسجد الاقصى، وكنيسة القيامة،

تاريخ القدس

وحائط المبكى) وهي محج المسيحيين وتعتبر مدينة تاريخية قديمة جدا وتشتهر بآثارها الدينية والتاريخية. وتعرف بـ (أورشليم) باللغة الآرامية.

وتنقسم القدس إلى قسمين: الشرقية وهي عربية والغربية وقد احتلها اليهود سنة ١٩٤٨م وفي سنة ١٩٦٧م احتل اليهود القدس الشرقية وأعلنوا ضمها لهم سنة ١٩٨٠م وكذلك جعلوها عاصمة لكيانهم علي الرغم من عدم الاعتراف الدولي بهذا. وتعتبر مدينة حضارية هامة وفيها جامعة القدس والجامعة العبرية ومعاهد عليا.

(حيفا) ساحلية عريقة في القدم وتعتبر حضارية وجميلة وفيها آثار وفيها جامعة حيفا وهي ميناء هام وقد احتلها اليهود قبل سنة ١٩٤٨م

(يافا) مدينة ساحلية قديمة وهي ميناء وفيها جامعة يافا وقد احتلها اليهود قبل سنة ١٩٤٨م

(تل أبيب) كانت عاصمة للكيان وقد أسسها الصهاينة بالقرب من يافا وتكاد تتصل بها الآن.

الفصل الثالث

نبذه من تاريخ الصهيونية وإسرائيل

أساء اليهود إلي السيد المسيح كما أساءوا من قبل إلي رسلهم . وعندما بدا بولس الرسول رسالته التبشيرية حصر جهوده في البدء في تحرير عقول اليهود المتزمتين ثم كان الاصطدام بين اليهودية والمسيحية ضربه قاصمة لحركة الإصلاح التي ينادي بها رسل اليهودية ودفنت رسالة اليهودية كديانة توحيد في الطقوس والتعاليم فقط، ومن جراء ذلك قام بعض اليهود ينادون بالعزلة التامة ليتحرروا من رواسب التأثير اليوناني ومن مزاحمة المسيحية.

وفي أيام الإمبراطورية البيزنطية اعتبرت الطوائف غير المسيحية أقلية دينية وعوملت معاملة خاصة، وفي أوروبا الغربية كان اليهود يقطنون غالباً في أحياء خاصة من المدن فيحموا أنفسهم وأموالهم من عالم لا يكن لهم صداقة، ففي أسبانيا مثلاً كان اليهود يسكنون في أحياء خاصة يحيط بها جدران مرتفعة تسمى الفيتو، ثم نال يهود أسبانيا حظوة عند الفاتحين العرب

ولمع منهم أعلام في الأدب والعلوم منهم الفيلسوف موسي ابن ميمون.

وبعد أن استطاع المسيحيون إخراج العرب من أسبانيا قام المسيحيون المتعصبون يطالبون بالثأر من قتلة المسيح وتجاوبت الدعوة في أوروبا فاجتاحتها موجة جامحة من اضطهاد اليهود وخاصة في أسبانيا والبرتغال.

كما نالهم من الحكام الإقطاعيين شيء كثير من التعذيب والتضييق علي حرياتهم الدينية حتى حدا نظاماً متبعاً أن يعيش اليهود في حي خاص محاطاً بأسوار الفيتو، فباتوا من جراء ذلك في عزلة تامة ينكمشون علي أنفسهم ويمارسون طقوسهم الدينية وفقاً لتعاليم التلمود في أضيق الحدود.

وحمل اليهود النازحون إلي أمريكا معهم تقاليدهم وانعزالياتهم فابتعدوا عن المواطنين الأمريكيين وعاشوا في أحياء خاصة بهم كما اعتادوا أن يعيشوا في أوروبا وفي هذه الأحياء المنعزلة وبين فئة اليهود المتزمتة وجدت بذرة الصهيونية أرضاً خصبة لنموها .

وأول يهودي سعي لتقويض الفيتو هو موسى مندلسون الذي كان يعيش حياة طليقة مع مواطنيه الألمان في برلين مع محافظته علي إيمانه اليهودي، وكان يري أن يتحرر اليهود من انعزاليتهم وتعصبهم الديني الأعمى وان ينصهروا في الهيئة التي يعيشون فيها ويتعلموا لغتها .

ثم كانت الثورة الفرنسية فاستفادت اليهودية كثيراً من مبادئها التحريرية وقد أيد هذه المبادئ الثورية كلبرمون تونيس احد أعضاء المجلس التأسيسي بالكلمات الآتية : " أننا لا نمح شيئاً لليهود كشعب ونمنح كل شيء لليهود كمواطنين " وعندها نال اليهود المساواة التامة في فرنسا،

وفي سنة ١٨٧٤ نال اليهود في انجلترا وهولندا وبلجيكا وألمانيا والدانمرك كامل حقوقهم الدينية والسياسية في الوقت الذي كان فيه يهود أوروبا الشرقية يكافحون لنيل حريتهم الدينية والسياسة.

وفي سنة ١٨٨٠ كان اليهود في أمريكا ٢٣٠ ألفا يندمجون اندماجا كلياً في الحياة الأمريكية ويتمتعون بنفس حقوق المواطنين الأمريكيين، وقبلها قاموا ببناء أول كنيس يهودي في

سنة ١٨٤١ وفي أول صلاة بة وقف الدكتور غروستانوف بوزونيسكي يقول " أن هذا الكنيس هو معبدنا وهذه المدينة هي أورشليمنا وهذه الأرض الطيبة هي ارض ميعادنا أي فلسطينا " وفي نهاية القرن التاسع عشر كان اليهود في فلسطين كلها لا يزيد عن خمسين ألفا يعيشون مع الغالبية العربية في سلام وطمأنينة .

وهكذا كان اليهود يتمتعون بكامل حقوقهم ويعيشون في أمن وسلام مع مواطنيهم في جميع أنحاء العالم، حتى ظهر في أوربا بعض غلاة اليهود ذوي المطامع السياسية فأشعلوا الإشارة الأولى للصهيونية كحركة سياسية تهدف لاستعادة مجد الصهيونية في ارض الميعاد.

وأول تعريف للصهيونية ما ذكره موسي هس في كتابة روما وأورشليم سنة ١٨٦٢ ثم جاء بعدة بعشرين عاماً الفيلسوف الصهيوني ليوبنسكي فأصدر كتاباً بعنوان التحرير الذاتي. دعا فيه اليهود إلي جمع صفوفهم في كتلة واحدة مترابطة ضمن البلد الذي يعيشون فيه في انتظار ساعة الخلاص مستهدفين إنشاء دولة يهودية وإن لم يصروا علي إنشاءها في فلسطين بالذات.

وفي سنة ١٨٨٤ دعا تيودور هرتسل إلي عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بال ووقف يدعو صراحة إلي إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين كما وضع كتابة الأول عن الصهيونية " دولة يهودا " وقد استجاب لدعوته يوم ذاك فريق ضئيل من الشباب اليهودي المتحمس فحمل الدعوة بنشرها في الأوساط اليهودية في أوربا ثم في أمريكا وظهر إلي الوجود منظمات سياسية تدعوا إلي الفكرة الصهيونية وتحت الشعب اليهودي علي العودة إلي فلسطين وتوقظ في أعماقه الشعور الديني والوطني معاً .

وفي سنة ١٩٠٣ أيد هرتسل إقامة وطن قومي في أوغندا ولكن الشاب الروسي حايم وايزمن عارضة بشدة في مؤتمر سنة ١٩٠٥ مع أن والده كان قد وافق علي المشروع نفسه في العام السابق .

لكن غالبية اليهود كانت تقف في وجه الحركة الصهيونية. ففي سنة ١٨٨٥ عقد مؤتمر بتسبرج وجاء في قراراته " لن نعتبر بعد اليوم اننا نكون امة ما بل نعتبر أنفسنا نؤلف طائفة دينية ، ولهذا فإننا نقرر اننا لا نرغب في العودة إلي فلسطين ولا نريد استعادة ارض الميعاد لإقامة دولة عليها .

وفي سنة ١٨٩٦ عقد المجلس اليهودي الأمريكي اجتماعا اتخذ فيه قرارا بمعارضة كل محاولة ترمي إلى إنشاء دولة صهيونية، وأعلن معارضته الشديدة للحركة الصهيونية السياسية مصرحا بان صهيون كانت حقيقة وطننا العزيز في الماضي، ولكنها الآن ليست سوى ذكرى مقدسة وعزيزة في قلوبنا وهي ليست محط آمالنا في المستقبل لان أمريكا هي أرضنا وصهيوننا .

وهكذا يبدو جليا أن الصهيونية كانت بالنسبة ليهود أمريكا الأولين حركة سياسية أجنبية حتى أن جريدة "الإسرائيلي الأمريكي" لم تتورع عن القول بان جميع الصحف اليهودية الصادرة في أمريكا كانت تعارض فكرة الصهيونية معارضة عنيفة بل أنها ذكرت سنة ١٩٠٤ أن هناك أمريكيا يهوديا واحدا يتجرأ للدفاع عن الصهيونية .

وهكذا ظل الصراع سجلا بين المتطرفين وبين المعتدلين من اليهود - حتى سنة ١٩٣٣ عندما شن هتلر حملته الاضطهادية علي اليهود في ألمانيا وبعض بلدان أوروبا، فأنتهز زعماء الصهيونية هذه المناسبة وقاموا بحملة دفاعية واسعة نشروا خلالها فكرتهم الرامية إلى إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فلاقت هذه الدعوة ترحيبا من اليهود المضطهدين وقفز

المنضمون إلى الصهيونية في أمريكا الي ٥٩ ألفا أي ما يعادل ٥% من يهود أمريكا، ووقف عدد من المنظمات اليهودية إلى جانب الصهيونية يؤيدها في دعوتها إلى استعادة فلسطين.

تاريخ إسرائيل:

وأخذت إسرائيل التي هي من اخطر العصابات المجرمة الخطيرة الآثمة تأكل أموال الناس وتعتدي عليهم وتسلب حقوقهم وتمتص دمائهم لان الإسرائيليين قاطبة قوم لا ضمير لهم ولا ذمة ولا دين ولا وفاء بل جبلت نفوسهم علي النفاق والرياء.

أما العرب فقد خرجوا من ديارهم وهم المواطنون الاصليون وهم الأغلبية الغالبة منذ أربعة عشر قرناً أو تزيد وأخذت الدول الاستعمارية تعمل علي تقوية العصابة الصهيونية وتعاضها وتشد أزرها.

وإذا رجعت إلى ماض اليهود تري أنهم لم يظفروا باستقلال في فلسطين خلال عشرين قرن مضت.فلسطين عربية صميمة من بدء الخليقة إلى الآن وأما اليهود فلم يكونوا إلا قلة محدودة في بعض زوايا فلسطين لبعض سنين من الزمان في أيام داود وسليمان ولكن الآن تريد هذه العصابة الصهيونية أن تكون هي

صاحبة الحق الطبيعي فيها ولكنها ذكريات وأوهام بددت من ألف
وثمانمائة عام.

كان سكان فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى ٧٥٠ ألف
نسمة منهم ١٠٠ ألف يهودي، ٨٠ ألف مسيحي والباقي
مسلمون. والصهيونيون والحق يقال قوم عاملون جادون عملوا
علي تشجيع هجرة اليهود واستقرارهم في فلسطين من تجار
وصناع وزراعيين وعملوا علي تنظيم الشعب اليهودي في كل
جزء من العالم وانشأوا لجانا تؤيد الإغراض الصهيونية وعملوا
علي تقوية الشعور القومي والروح المعنوية وعملوا علي ضم
الحكومات المختلفة إلي جانب الصهيونية وبهذه الجهود أصبحت
الصهيونية نظاما عرفة اليهود.

أنهم قوم جادون حقا فقد عملوا علي صبغ الأدب والفن
والسياسة والتعليم اليهودي بصبغة صهيونية لا تنصب إلا علي
فلسطين وعلي أسس سياسة حكيمة لا سياسة ارتجالية لأنهم قوم
جادون غير هازلين.

حاولوا أن يتمتعوا بالحكم الذاتي في أيام السلطان عبد
الحميد وإن ينالوا منة عهد بالموافقة علي إنشاء جالية يهودية

في فلسطين في سنتي ١٩٠١، ١٩٠٢ ولكن السلطان عبد الحميد كان أعقل من أن يوافق علي ذلك لبعد نظرة وثاقب فكرة فلم يستول اليأس عليهم لأنهم كرسوا حياتهم علي إنشاء دولة يهودية.

أن الصهيونيون منتشرون في كل جزء من أجزاء العالم ونظامهم يتكون من لجان محلية منتشرة في بقاع الأرض وقد نالت حركاتهم تأييدا كبيرا من انجلترا وأصبحت انجلترا مركزاً لها وأصبح اكبر قضاة انجلترا "برنديس" رئيساً لها.

وكان يعمل للصهيونيين في انجلترا وايزمان وناحوم وهر برت صموئيل وأيد حركاتهم كبار ساسة الإنجليز روبرت سيسل وبلفور.

الفصل الرابع

أبعاد الدور الدولي في فلسطين

لا جدال في أن جوهر القضية الفلسطينية يكمن في صراع على الأرض بين الفلسطينيين، أصحاب الحق الشرعي فيها ، من ناحية ، وبين الحركة الصهيونية ، التي تدعي لنفسها باسم يهود العالم قاطبة ، حقوقا على الأرض نفسها تحاول تبريرها باستخدام أساطير دينية و عرقية ، غير أن هذا الصراع لم يكن قط صراعا ثنائيا مقصورا على طرفيه الفلسطيني والصهيوني فقط .

كما لم يكن أبدا مجرد نزاع على رقعة أو مساحة من الأرض يمكن فضاة أو إنهاوة بتقسيم هذه الرقعة أو وضع حدود وعلامات بين المتنازعين عليها .

فقد انخرطت في هذا الصراع منذ لحظة الأولى أطراف دولية عديدة وانطوي على أبعاد حضارية ودينية لا تقل خطوره عن أبعاد السياسة والاقتصادية والامنية ، مما جعله يبدو كصراع مصير بالنسبة لعدد من هذه الاطراف بما في ذلك الاطراف غير المباشرة وليس فقط بالنسبة للفلسطينيين أو اليهود

. أي أن القضية الفلسطينية ولدت كقضية دولية بحكم تعدد الاطراف المشتبكة فيها ، وكقضية متعددة الابعاد ، بحكم طبيعة الصراع نفسه ويعود تدويل هذه القضية وتشابك ابعادها الي الاسباب الاتية :

الأول : الطبيعة العالمية للمسألة اليهودية ذاتها .

الثاني : حرص القوي المسيطرة في النظام الدولي ، وبالذات القوي الغربية ، علي تبني مطالب الحركة الصهيونية ودعمها لاسباب استراتيجية في مقدمتها الحيلولة دون تحول هذه المنطقة المتجانسة حضاريا وثقافيا الي قوة سياسية موحدة .

الثالث : مخاوف دول الجوار الفلسطيني من قيام دولة يهودية قوية في وسطها مرتبطة ارتباطا حتميا بالخارج ومختلفة حضاريا وثقافيا عنها

وربما كان وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧ هو أول خطوة عملية نحو تدويل القضية الفلسطينية بعد ان اصبحت بريطانيا ، أو أعطت لنفسها الحق في ان تصبح ، طرفا مباشرا فيها ، ثم اتخذت عملية التدويل طابعا عالميا بعد ان فوضت عصبة الامم بريطانيا ، بموجب صك الانتداب المبرم بينهما ، ان تعمل -

بوصفها الدولة المنتدبة - على اقامة وطن قومي لليهود فى فلسطين ، واكتملت حلقة التدويل حين بدأت الشعوب والدول العربية تتحرك ، وتستجيب لنداء الاستغاثة الصادرة عن الحركة الفلسطينية من اجل العمل على انقاذ الوطن الفلسطينى والشعب العربى فيه .

وهكذا تحول الصراع ومنذ البداية الى صراع بين الحركة الصهيونية وقوى الاستعمار التقليدية والغرب من ناحية ، وبين حركة التحرر الوطنى الفلسطينى وقوى التحرر العربى والاسلامى من ناحية اخرى .

وقد برز الطابع الدولى للقضية الفلسطينية بوضوح تام فى جميع المراحل التالية التى مرت بها هذه القضية حتى الان سواء على مستوى الصراع والصدام المسلح وما تسبب فيه من حروب أو على مستوى محاولات البحث عن تسوية سلمية أو حل لهذا الصراع .

فتقسيم فلسطين كان قرارا دوليا اتخذته الجمعية العامة الامم المتحدة ، بصرف النظر عن اهليتها فى اتخاذ مثل هذا القرار او شرعيته ، واعلان قيام اسرائيل تم بعد تولى الدولة المنتدبة

عن مسئولياتها الدولية عن فلسطين من جانب واحد ، وجميع الحروب التي اندلعت بسبب القضية الفلسطينية كانت حروبا دولية بكل معنى الكلمة حيث ارتبط الصراع على فلسطين ارتباطا عضويا بالصراع ضد الاستعمار التقليدي ثم بالصراع على النفوذ بين القوتين العظميين .

كذلك كانت جهود التسوية فالولايات المتحدة كانت طرفا رئيسيا في جميع الاتفاقيات والجهود الرامية الى التوصل الى التوصل الى تسوية بدءا بالتفاه المصرى - الاسرائيلى فى كامب دافيد عام ١٩٧٨ وانتهاء بالاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى الذى أبرم فى أوسلو ووقع فى واشنطن عام ١٩٩٣ وفى جميع الحالات فقد أثارت هذه الاتفاقيات ردود فعل دولية متباينة تؤثر على مصالح أطراف اقليمية وعالمية كما أنه أصبح فى حكم المسلم به الآن أن مصير التسوية يتوقف أساسا على حجم الجهود الدولية التى ستحشد خلفها لانجاحها ، ومدى قبول الاطراف المعنية لها والتزامهم بها .

الفصل الخامس

مساعدة الاستعمار للصهيونية

في أوائل الحرب العالمية الاولى انحاز فريق من قادة الصهيونيين الي المانيا ولكنهم فشلوا في حملهم علي مساعدتهم لانشاء الوطن القومي اليهودي .

فتحولت انظارهم الي لندن سنة ١٩١٦ وراحوا يبذلون المساعي في دوائرها السياسية حتي حصلوا علي وعد بلفور سنة ١٩١٧ وقد قيل يومئذ ان بريطانيا قد تعهدت لليهود بموطئ قدم في فلسطين مقابل تعهدهم بالوقوف الي جانب الحلفاء والعمل بما لهم من نفوذ في دوائر الولايات المتحدة السياسية علي اقناع المسؤولين في واشنطن بدخول الحرب الي جانب بريطانيا ولم يكن اعلان وعد بلفور اقتناعا بحق اليهود او مكافأة لهم علي خدماتهم فحسب بل ان عدة اعتبارات سياسية وعسكرية حملتها علي ذلك .

فقد كتب سكوت محرر المانشستر جارديان تعليقا علي ذلك نصة " ان انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين سيكون في مصلحة بريطانيا لانه يحمي منطقة السويس الانجليزية من اي اعتداء خارجي " . وبعد نهاية الحرب ارسل الرئيس ويلسون بعثة

سنة ١٩١٩ لاستفتاء الشعوب في فلسطين وسوريا ولبنان من اجل مصيرها .

وجاء في تقريرها ان انشاء وطن قومي للشعب اليهودي لا يعني جعل فلسطين دولة يهودية لان اقامة مثل هذه الدولة يعتبر افتئاتا علي حقوق السكان العرب الدينية والمدنية .

وعندما شرع البريطانيون في وضع هذا الوعد موضع التنفيذ ولمسوا ان انشاء دولة يهودية سياسية في فلسطين يسئ الي حلفائهم العرب الذين وقفوا الي جانبهم في الحرب العالمية الاولى وخاصة الشريف حسين ، حاولوا التهرب من تحمل انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين وراحوا يصرحون ببعض التعديلات حتي يأتي منسجماً مع السياسة البريطانية المعروفة بالغموض وصارت الجملة المتعلقة بمصير فلسطين " والسعي لتهيئة فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي".

كما اوضح تشرشل هذه النقطة في كتابه الابيض سنة ١٩٢٢ اذ قال : "ان انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين لا يعني ابداً اقامة حكومة يهودية للتسلط علي السكان العرب هناك ...فنحن لا نسمح لفريق ان ينتزع قصراً لحقوق الفريق الاخر "

وقد حرصت بريطانيا في انتدابها علي فلسطين أن تتقيد ظاهرياً بسياسة المساواة لجميع السكان ، ولكنها عمدت في الوقت نفسه الي تنفيذ ما وعدت به اليهود فلجأت الي اساليب السياسة البريطانية الملتوية فشجعت الهجرة اليهودية الي فلسطين وساعدت اليهود علي امتلاك الاراضي وبناء المستعمرات والمزارع .

وكل ذلك تحت ستار التصريح في كل مناسبة بان ذلك انما يتم علي شرط الا ينجم عن هذه الاعمال ضرر يمس حقوق السكان المدنية والدينية . وكان عدد من المسؤولين البريطانيين والامريكيين يعتقدون انه من السهل انشاء دولة يهودية في فلسطين إذا ما امكن ايجاد اكثرية يهودية في البلاد مع مر الزمن - ولذلك سمحت السلطات المنتدبة للمؤسسات اليهودية بادرارة شؤونها بحرية تامة كما سمحت بانشاء الوكالة اليهودية كمؤسسة رسمية تنطق باسم يهود فلسطين .

وكذلك سهلت الهجرة اليهودية بجميع الوسائل حتي بلغ عدد اليهود الذين دخلوا فلسطين حتي نهاية الحرب العالمية الثانية حوالي نصف مليون ، وعلي الرغم من احتجاجات العرب المتواصلة علي هذه السياسة البريطانية فقد ارتفعت النسبة

المئوية لليهود في فلسطين من ١١% عام ١٩٢٢ الي ٣٢% عام ١٩٤٥ وفوق ذلك فقد زودت بريطانيا يهود فلسطين بالاسلحة والعتاد الحربي .

ومما يذكر انه عندما بدأ السكان يتزايدون في فلسطين طالب العرب بالاستقلال ووقف الهجرة ، فألفت بريطانيا عدة لجان للبحث والتحقيق باءت جميعها بالفشل . ولما تخرج الوضع الداخلي بين الفريقين المتنازعين سنة ١٩٣٧ أوفدت بريطانيا بعثة بيل لبحث النزاع فأوصت بتقسيم فلسطين الي ثلاثة اقسام قسم للعرب وآخر لليهود وتركت القدس وضواحيها منطقة حرة تحت الانتداب .

ولكن اليهود والعرب رفضوا هذه التوصيات ثم أصدرت الحكومة البريطانية كتابا أبيض سنة ١٩٣٩ أوصي بإنشاء دولة متحدة في فلسطين يشترك في ادارتها العرب واليهود معا ويحمل الجميع الجنسية الفلسطينية

وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ خلفت ورائها مشكلة المشردين الذين نزحوا عن أوطانهم هربا من

اضطهاد هتلر وكانوا نحو نصف مليون كاثوليكي ، مائة ألف بروتستانت ، ٢٢ ألف يهودي .

فكتب ترومان الي رئيس الحكومة البريطانية وشكلت بعثة تحقيق أمريكية بريطانية سنة ١٩٤٥ درست الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفلسطين وزارت عدة بلاد واستمعت الي جميع الاراء - ثم وضعت تقريرها سنة ١٩٤٦ الذي جاء فيه التوصية بمنح مائة ألف يهودي حق الدخول الي فلسطين كما جاء فيه ان اليهود لن يسيطروا علي العرب ، وان العرب لن يسودوا علي اليهود في فلسطين لان هذه الارض المقدسة لن تكون يوما دولة يهودية أو عربية وستبقي فلسطين أرضا مقدسة في نظر المسيحي واليهودي والمسلم .

ولهذا فلا يمكن أن تكون أرضا يدعي ملكيتها شعب معين أو ديانة معينة كما جاء به أيضا أن فلسطين لا يمكنها ان تحل قضية الهجرة اليهودية بكاملها وعلي امريكا وبريطانيا ان تعمل علي ايجاد مساكن جديدة لاولئك المشردين في اوربا ، وقد رحب اليهود بالبند الاول وشنّت حملات عنيفة علي بقية التوصيات .

وفي سنة ١٩٤٧ اقترحت بريطانيا كأساس للتفاهم ادخال اربعة الاف يهودي شهرياً ولمدة سنتين ثم تنظيم الهجرة وفقاً لقدرة البلاد علي استيعاب المهاجرين، ولكن الوكالة اليهودية رفضته بحجة انه يقيد حرية اليهود في الهجرة وبالتالي انشاء دولة لهم في ارض الميعاد.

واستمر قادة الصهيونية يحددون الطلب بإنشاء الدولة اليهودية ولم يكن في استطاعة بريطانيا ان تزعم سريعاً لهذه المطالب فاخذت تحاور وتماطل وتعبر عن ترحيبها باية تسوية يرتضيها العرب واليهود وفي اثناء هذا الصراع بين اليهود وسلطات الانتداب شرع هؤلاء في تسهيل الهجرة غير الشرعية.

ومن ثم لجأوا الي أعمال التخريب ونشطت عدة منظمات يهودية للتسلح وفي طليعتها الهاجانا المنظمة العسكرية شبه الرسمية للوكالة اليهودية والمنظمة الارهابية ارجون زفاي ليومي التي انشقت عنها فيما بعد منظمة شترن ولم تقف الهيئة العربية العليا موقف المتفرج فراحت هي الاخرى تجد في شراء الاسلحة والعتاد لتزود بها رجالها من المتطوعين العرب .

وهكذا انقلبت الارض المقدسة بعد الحرب العالمية الثانية الي معسكر مسلح وما ان اطل عام ١٩٤٧ حتي كانت المشكلة في فلسطين قد بلغت ذروتها فالصهيونيون كانوا يصرون بعناد علي ان يكون اليهود الاكثرية في فلسطين ليتمكنوا من انشاء حكومة يهودية وسلطات الانتداب تبذل ما في وسعها لفرض سياستها .

أما العرب فكانوا يحاربون اليهود والانجليز معا ويطالبون بقيام دولة مستقلة وكانت في أوروبا حركة منظمة لمساعدة الهجرة غير المشروعة والمنظمات الامريكية تساعد الهجرة وتعزز أعمال اليهود الارهابية في الارض المقدسة ويهود امريكا يستغلون التنافس بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في معركة الرئاسة.

وكل من هذين الحزبين يتسابق في الاعلان عن موافقة علي الهجرة اليهودية لكسب معركة الرئاسة وفي غمرة هذه الفوضى الشاملة قررت بريطانيا نفض يدها من فلسطين ورأت ألا مخرج من هذه الورطة الا بعرض لقضية علي هيئة الامم المتحدة وهكذا دعت الامانة العامة للأمم المتحدة الجمعية العمومية لبحث قضية فلسطين وإقرار حل لها.

الفصل السادس

تهويد القدس

كان الحديث عن المطامع الصهيونية التوسعية في مطلع الخمسينات حديثا نظريا لدى العديد من القطاعات العربية والأجنبية، ومع نهاية الستينات أصبحت الغالبية الساحقة تدرك بالشواهد العملية الطبيعة الاستعمارية للحركة الصهيونية.

وما كادت حقبة السبعينات تنتهي وتبدأ رحلة الثمانينات حتى وصل جميع قطاعات الرأي العام العربي والعالمي والدولي - وربما باستثناءات نادرة - إلى درجة أصبح معها اقتناعها بالجوهر التوسعي للفكرة والحركة الصهيونية المدعم بالقرائن والوقائع المادية الملموسة اقتناعا كاملا وشاملا... وفيما يلي نعرض بالخرائط رحلة التوسع الصهيوني في الأراضي العربية.

قبيل الاحتلال البريطاني لم يكن عدد اليهود في فلسطين يتجاوز ٥٦ ألفا مقابل ٦٤٤ ألف فلسطيني، أي نسبة ٨% إلى ٩٢ %، ولم تتعد نسبة الأراضي التي يملكها اليهود ٢ % من ارض

فلسطين. بدأت أول موجة هجرة يهودية إلى فلسطين عام ١٨٨٢، وبلغ عدد المهاجرين اليهود حتى عام ١٩٠٣ م حوالي ٢٠ ألفاً.

بعد احتلال بريطانيا لفلسطين في تشرين الأول /أكتوبر ١٩١٧ م أعطى بلفور في ١١/٢/١٩١٧ وعدة لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين.

من الاحتلال حتى عشية الحرب :

أصدرت الأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩/١١/١٩٤٧ إلى دولتين فلسطينية ويهودية اقتطع لها ٥٤ % من ارض فلسطين.

عشية حرب ١٩٤٨ بلغ عدد الفلسطينيين ٢٠٠٦٥ مليون نسمة مقابل ٦٥٠ ألف يهودي، اي بنسبة ٦٩% إلى ٣١ % ونشأت معظم الزيادة اليهودية بسبب الهجرة المحمية من قوات الاحتلال البريطاني (الانتداب).

وأصبح اليهود يمتلكون بموجب عقود ملكيه ٥.٦٦% فقط من مساحة فلسطين إلا أنهم استولوا بالقوة خلال فترة الانتداب

على ما مجموعه ١١ % منها ، بما
في ذلك ١٩١ قرية و ٧ مدن وطردوا نصف لاجئي ١٩٤٨ .

بعد حرب ١٩٤٨

أعلن الصهاينة قيام دولتهم (إسرائيل) على أرض
فلسطين في ١٥/٥/١٩٤٨ بعد سويغات من إعلان البريطانيين
إنهاء انتدابهم عليها، وبدأت الحرب بين العصابات الصهيونية
وبين الفلسطينيين والجيش العربية التي لم تكن مستعدة لهذه
الحرب !مما سبب هزيمتها.

بفعل هذه الحرب سيطر الصهاينة على ٧٧.٤ % من ارض
فلسطين وأدى قيام الكيان الصهيوني والمذابح الصهيونية التي
ارتكبت ضد الفلسطينيين إلى حدوث حركة نزوح ضخمة أقيمت
على ١٦٠.٠٠٠ فلسطيني فقط في الاراضى المحتلة عام ٤٨
مقابل أكثر من مليون يهودي، كما هاجر إلى فلسطين خلال
الأشهر الأولى لقيام الكيان الصهيوني ١٠١٨٢٨ يهوديا .

بعد حرب ١٩٦٧

أحتل الصهاينة في حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ ما تبقى
من جزيرة سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية، وبلغ

مجموع الاراضى العربية الخاضعة لسيطرة الصهاينة ٨٩٣٥٩ كم^٢
أي ما يزيد على أربعة أمثال الأراضي المحتلة قبل الحرب.

كان عدد الفلسطينيين المتواجدين في الأراضي الفلسطينية
عشية الحرب ٢.٢٥ مليون فلسطيني، يمثلون ما نسبته ٧٠%
مقابل

٣٠% من اليهود، فر خلال الحرب وبعدها أكثر من ٤١٠
آلاف فلسطيني بسبب المذابح الصهيونية وبدافع الخوف.

بدأ الاستيطان الصهيوني في الضفة وغزه بإنشاء أول
مستوطنة صهيونية (كفار عتصبون) بالضفة في ٢٥/١١/٦٧،
وفي العام الأول للاحتلال أقيمت ١٤ مستوطنة ووصل إلى
فلسطين ٢٢٧٠ مهاجرا يهوديا.

الفصل السابع

الأمم المتحدة وقرار تقسيم فلسطين

وفى سنة ١٩٤٧ عقدت جمعية الأمم المتحدة جلسة خاصة في نيويورك لبحث قضية فلسطين وقررت تأليف لجنة للتحقيق من مندوبى إحدى عشرة دولة. وبعد أن عقدت تلك اللجنة عدة اجتماعات واستمعت إلى عشرات البيانات الشفهية والخطية والوثائق من الحكومات والمنظمات والهيئات .

اقترحت أكثرية الأعضاء (كندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد واوروجواي) تقسيم فلسطين، واقترحت الأقلية المؤلفة من الهند وإيران ويوغوسلافيا إقامة دولة واحدة على نظام فيدرالي ولم تؤيد استراليا أحد الاقتراحين.

وقد كلفت هيئة الأمم لجنة فرعية لدراسة الاقتراحين وبعد أن انتهت اللجنة الخاصة من الإستماع إلى جميع أصحاب العلاقة طرحت القضية للتصويت ففاز مشروع التقسيم إذ أيدته ٢٥ دولة وعارضته ١٣ دولة وامتنعت ١٧ دولة عن التصويت ورفضت الاقتراحات الأخرى.

والجدير بالذكر أن المشروع فاز بأغلبية صوت واحد مع أن مندوب الفلبين كان مقررا أن يعارض المشروع وامتنع عن التصويت - ثم بدأت الجمعية العمومية في نظر الموضوع واستمعت إلى المؤيدين والمعارضين فوقف جرانادوس مندوب جواتيمالا وفابراجرات مندوب اوروجواى يدافعان عن التقسيم بحماسة وإخلاص. أما ظفر الله خان مندوب الباكستان فقد وجّه حديثه إلى الدول الغربية قائلا "ما الغاية من إنشاء دولة يهودية؟.. أهى من الدافع الإنساني؟.. إذا كان ذلك فلماذا اقفلتم أبواب حدودكم في وجه اليهودي الذي لا ملجئ له..

ولماذا تصرون إذن على إسكانهم فلسطين. بل مساعدتهم على إقامة دولة لهم.. حتى يصبح ذلك اليهودي الذي كان بالأمس بلا مأوى يحكم العربي الفلسطيني ..

وأخيرا أنهى وزير خارجية الباكستان خطابه بالتهكم على الحجج والأسباب التي بررت بها الدول الكبرى إقرار مشروع التقسيم وبعد بضع مناورات برلمانية طرح القرار على التصويت فأقر بأكثرية ٣٤ صوتا ضد ١٢ صوتا وامتناع ١٠ عن التصويت وتغيب مندوب واحد .

وقد أقرت هيئة الأمم المتحدة هذا القرار الظالم بعد ضغط اليهود وتأييد الولايات المتحدة ، فمنذ الساعة الأولى التي أعلنت فيها أسماء أعضاء اللجنة بدأت محاولات الصهيونية للضغط والتأثير على الأعضاء وشرعت المنظمات الصهيونية تبذل الجهود والمساعي وتصدير البيانات لكسب التأييد ومساعدة القضية الصهيونية حتى المؤسسات الإقتصادية اشتركت في هذا الصراع المحموم فأذاعت شركه اليهودية الاقتصادية وهى شركه يهودية خاصة نشره قالت فيها أن صحراء النقب يمكن الإستفاده منها واستيطانها بعد تزويدها بمياه الري في فترة لاتزيد عن السنة الواحدة .

وقالت صحيفة الشعب التي يشرف عليها ممولون يهود بأن العرب كانوا من أنصار المحور خلال الحرب وطالبت الجمعية العمومية بشطر فلسطين إلى قسمين.

ولم يمض وقت قصير على وصول لجنة التحقيق إلى فلسطين حتى وقعت حادثة الباخرة اكسودمى، فطغت أخبارها على كل الأخبار ولكن الدعاية الصهيونية أبت أن تدع المناسبة تمر دون أن تستفيد منها فالتقطت أفلاما سينمائية لأولئك المهاجرين

المحشودين في قبرص ولم تترك دارا من دور السينما في أمريكا إلا وعرضت فيها صور أولئك التعساء المشردين.

وكان دعاة الصهيونية يتقدمون بجرأة إلى مفوضيات عده دول أجنبية للحصول على تأييدها مستخدمين شتى وسائل الإغراء، وقد كان في طليعة هؤلاء الصهيونيين الذين لعبوا دورهم الكبير القاضي جوزيف بروسكاوبر رئيس اللجنة الأمريكية اليهودية والإقتصادي روبرت ناتان وديفيد نايلز مستشار البيت الأبيض لشئون الأقليات، فقد اتصل هؤلاء الثلاثة بالحكومات الأجنبية وبممثلهم بوصفهم مجرد مواطنين أمريكيين فاستطاع مثلا روبرت ناتان بوسائله الخاصة أن يضعف مقاومة ليبيريا ويجعلها توافق على قرار التقسيم بعد أن عارضه مندوبها في إجتماع اللجنة الخاصة .

كما أن هؤلاء اليهود الثلاثة وغيرهم من أصحاب النفوذ في البيت الأبيض لوحوا لعدد من مندوبي جنوب أمريكا بأن تأييدهم لقرار التقسيم سيساعد كثيرا على تحقيق مشروع الطريق الامريكى بين الجمهوريات الشمالية والجنوبية من الإعتمادات الامريكه ، واتصل برنارد بارون بمساع خاصة مع فرنسا المستفيدة من مشروع مارشال ، كما أن عدة شخصيات امريكه

من أصحاب النفوذ اتصلت بمندوبين آخرين أمثال مندوبى هايتى و الحبشه و الفلبين و باراجواى و لوكسمبرج وضغطت عليهم لتأييد قرار التقسيم وقد كانت جميع وسائل الضغط والإغراء التي استخدمها أولئك تعتمد على موارد الولايات المتحدة الامريكيه ونفوذها الواسع .

وقد صرح روبرت سكرتير وزير الخارجية الامريكيه بقوله اننى ما تعرضت في حياتي أبدا إلى مثل الضغط والإغراء اللذين تعرضت لهما خلال الثلاثة أيام التي سبقت طرح قرار التقسيم وما أن مضت بضعة اشهر حتى اعترف دين روسك رئيس منظمة روكفلر أمام جمع من ممثلي المنظمات الوطنية الامريكيه بأن عددا من كبار الشخصيات الامريكيه المسئولة أساء استخدام مراكزه ونفوذه للضغط على بعض مندوبى الدول وان هؤلاء المسؤولين أوهموا مندوبى الدول بان المشروع امريكى .ومما يستلفت النظر انه قبل أسبوع من قرار التقسيم زار وايزمان الرئيس الامريكى ترومان .

وكان هدف هذه الزيارة تدعيم وضع الصهيونية والتأكد من أن خليج العقبة سيكون ضمن الأراضي التي ستشكل الدولة الصهيونية، كما أن اتصالات عديدة جرت بين البيت الأبيض

والزعماء الصهيونيين عن طريق دافيد تايلز و ادوارد جايكسون شريك ترومان القديم في عمله التجاري بمدينة كنساس الذي أدى للصهيونية خدمات جلي مستغلا صداقته المتينة بالرئيس الامريكى.

وقد قيل أن أمريكا لم تؤيد دولة إسرائيل اقتناعا بحق اليهود وإنما رغبة في إيجاد فرصة للتخلص من يهود أمريكا، كما قيل أن الولايات المتحدة كانت تجهل كل الجهل الوضع السياسي والإجتماعى في الشرق الأوسط، فقد كان الاعتقاد السائد عند أغلب الأمريكيين أن تلك البلاد يسكنها شعب بدوى لا يمكن أن يكون له أدنى تأثير أو أهميه بالنسبة للولايات المتحدة.

وكان للصهيونية الأثر الأكبر في إشاعة هذه الأضاليل حتى بات الاعتقاد في دوائر واشنطن انه يمكن التضحية بمصالح ذلك الشعب البدوي دون أن تتعرض مصالح الولايات المتحدة لأي خطر، واستنادا إلى هذه السياسة الخاطئة اعتقدت أمريكا جازمة أن لا خطر في تقسيم فلسطين ومساعدة اليهود على حساب العرب.

وكانت اليونان هي الدولة الوحيدة التي احتفظت بموقفها المعارض على الرغم من الإغراء والضغط اللذين تعرض لهما وفدها في أروقة الأمم المتحدة، وعندما انتهى الاقتراع على المشروع وقف ظفر الله خان يعلق على النتيجة فقال: "لقد سعينا لإحقاق العدل الذي استوحيناه من الله ونجحنا في إقناع عدد من مندوبي الدول ليروا الحق كما لمسناه، ولكن ضاعت مساعيها في التيار الجارف. ونحن لا نحقد على زملائنا المندوبين الذين أكرهوا تحت الضغط والإكراه الشديدين على أن يبدلوا موقفهم ويقترحوا على مشروع لا تقره لا العدالة ولا الإنصاف "

وهكذا وجهت الأمم المتحدة ضربه قاضيه للمبادئ الإنسانية والحقوق الدولية لتسرعها في معالجه القضية الفلسطينية بأساليب بعيدة عن التروي والعدالة.

لقد حصرت أبحاثها في مسألة منح اليهود نصف فلسطين لينشئوا عليها دوله لهم وتجاهلت مشكلة مشردي أوروبا الذين خلفتهم الحرب العالمية الثانية بلا مأوى ، مع أن معالجة هذه القضية الأخيرة هي من أولى واجبات هيئة الأمم - لقد أبدى العرب أنهم يمكنهم الموافقة على إقامة دوله على نظام الكوتنونات كما ورد في التقرير الذي وضعتة أقلية اللجنة الخاصة

ولكن هؤلاء الدبلوماسيين من مندوبى الدول ضربوا بالاعتبارات الإنسانية عرض الحائط .

إن أولئك الدبلوماسيين لم يدركوا أن الوطن القومي لا يتطلب إقرار التقسيم لأنه بالإمكان إسكان ٦٠٠ ألف يهودى في دولة موحده أو في دولة فيدرالية كسويسرا التي تتألف من جنسيات مختلفة تتكلم لغات مختلفة وتعيش في مقاطعات منفصلة، ولكنها تؤلف في مجموعها دولة سياسية واحدة ضمنت للجميع حقوقا متساوية - وإذا كان السويسري من اصل المانى أو ايطالى أو فرنسي يعيش بسلام بجوار مواطنه خلال حربين عالميتين في جمهورية واحدة احتفظت بحيادها التام، فليس من العسير إذن أن يعيش العربي واليهودي ضمن دولة واحدة .

ثم أن اللجنة الخاصة التابعة لهيئة الأمم وضعت بالإجماع توصيه تنص على قضية فلسطين لا تحل المشكلة اليهودية، ولكن القائمين على هيئة الأمم تجاهلوا هذه التوصية بل أنهم سخروا من التوصية الواردة في وعد بلفور وصك الانتداب، ومن تقرير لجنة التحقيق الأمريكية البريطانية الذي نص على انه لا يمكن إقامة دولة يهودية في ارض فلسطين إذا استمرت العداوة بين اليهود والعرب.

لقد ضرب القائمون على هيئة الأمم بهذه الوصيات عرض الحائط وأقاموا دولة إسرائيل ليبرهنوا أن بالإمكان إنشاء دولة يهودية على الرغم من عداوة اليهود والعرب .

وإذا كانت هيئة الأمم قد تجاهلت هذه الحقيقة الواضحة . فإن الواقع لا يمكنه أن يتجاهلها وهكذا فقد قام كل من يهود اماغنز واحاد حايم ولويس برانديس والبرت انشتاين بمساع جبارة في مختلف الحقول الثقافية في الأراضي المقدسة من اجل إزالة هذه العداوة.

لقد علقت هيئة الأمم إقرار مشروع تقسيم فلسطين وإقامة دولتين يهودية وعربية على قبول الفريقين بإقامة اتحاد اقتصادي بينهما وتدويل القدس.

ولكن مرت ست سنوات على هذا القرار المشئوم ولم تقم هناك دولة عربية إلى جانب الدولة اليهودية ولم يقيم اتحاد اقتصادي.. ولم تدول مدينة القدس.. ولا أقيمت حدود.. وليس هناك من سلام أو استقرار يخيم على الأرض المقدسة. بل، هناك دولة يهودية تعاني ضائقة اقتصادية خانقه.. وهناك خطوط هدنة.. والمدينة المقدسة مقسمة إلى شطرين، يفصلهما منطقته

حرام لا تتجاوز مساحتها ٥٠ قدما ... وهناك أيضا نحو مليون من العرب مشردين في البلدان العربية تفتك بهم الأمراض والشيوعية.

أمريكا تسرع بالاعتراف بإسرائيل :

وما أن أعلن قرار التقسيم حتى تحولت الأرض المقدسة إلى ميدان حرب وبدأ دعاة التقسيم يطالبون بضرورة التدخل المسلح لوقف هذا الصراع العنيف ، ولكن مندوب أمريكا لم يوافق حين عرض هذا الطلب على مجلس الأمن حتى لاتفتح أبواب الشرق الأوسط أمام القوات الروسية تحت ستار هيئة الأمم ، ثم تبدلت سياسة أمريكا فجأة وعرضت على هيئة الأمم فرض هدنة وعرض نظام للوصاية على فلسطين بإشراف هيئة الأمم ولكن اللجنة الخاصة رفضت هذه المقترحات لعدم موافقة أكثرية ثلثي الأعضاء، وكان لمحاولات الضغط والإغراء المتواصلة التي قام بها اليهود في أمريكا أكبر الأثر علي بقاء الوضع علي ما هو عليه . وإبراز قرار التقسيم كأمر واقعي.

الفصل الثامن

القدس قبل ١٩٦٧

بداية يمكن القول بان الوضع الدولي لمدينة القدس قد تطور عبر مرحلتين مهمتين من مراحل التطور الصراع العربي الإسرائيلي أما المرحلة الأولى فتتمثل المرحلة الممتدة من قيام دولة إسرائيل رسميا في ١٥ مايو ١٩٤٨ وحتى نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ وكما هو معلوم فقد قسمت المدينة خلال هذه المرحلة إلى قسمين يخضع كل واحد منهما لإدارة قانونية وسياسية غير تلك التي خضع لها القسم الآخر وأما المرحلة الثانية فهي تلك الممتدة من عام ١٩٦٧ وحتى وقتنا الراهن وقد قامت إسرائيل منذ الأيام الأولى لحرب عام ١٩٦٧ بدمج قسمي المدينة العربي واليهودي وإخضاعها لإدارتها السياسية والقانونية والعسكرية

ونعرض فيما يلي لتطور الوضع الدولي للقدس خلال كل مرحلة من هاتين المرحلتين المشار اليهما مع التركيز بصفة خاصة علي بيان موقف المجتمع الدولي في هذا الخصوص.

على انه قد يكون من المفيد أن نشير، بادي ذي بدء، إلى ملاحظتين مهمتين فيما يتعلق بوضع مدينة القدس بصفة عامة: وأولى هذه الملاحظات تتعلق بحقيقة انه إضافة إلى قواعد قانون الاحتلال الحربي التي لا تخول لدولة الاحتلال - وكما تقدم - إلا سلطات محدودة لا تكاد تتجاوز النطاق الذي تفرضه ضرورات حفظ الأمن والنظام في الإقليم المحتل، فإن الوضع القانوني الدولي لمدينة القدس يظل - إضافة إلى ذلك - محكوما بالقواعد الخاصة بحماية الأماكن المقدسة التي أوردتها العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

والتي نذكر منها على سبيل المثال: اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية والدينية في أثناء المنازعات المسلحة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، الممهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصادران عام ١٩٦٦، الملحقان الإضافيان لاتفاقيات جنيف الأربع والموقعان عام ١٩٧٧، اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٣ بشأن خلافة الدول في الممتلكات والتي أضفت حماية قانونية خاصة على المقدسات الدينية.

وإما الملاحظة الثانية التي نود الإشارة إليها في هذا الخصوص فمؤداها إن مدينة القدس كمدينة ذات طابع ديني جد متميز لكونها تضم المقدسات الدينية وأماكن العبادة لكل من المسلمين والمسيحيين واليهود قد ظلت دوما عرضة لمطامع الكثير من الدول ومحلا لصراعات دولية عديدة.

ومع ذلك، فقد كانت هذه المدينة عبر مراحل تاريخها المختلفة مفتوحة أمام الجميع من إتباع الديانات السماوية الثلاث وفي حالات كثيرة، تم النص علي كفالة حرية المرور من والي المدينة لممارسة العبادة في اتفاقيات دولية ومن ذلك مثلا معاهدتا باريس عام ١٨٥٦ وبرلين عام ١٨٧٨ اللتان عقدتهما الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية.

حيث تم التوكيد فيهما علي ما تضمنه الفرمان العثماني الصادر عام ١٨٥٢ بشأن احترام حق كل طائفة دينية في الإشراف علي أماكن عبادتها في القدس ، كذلك فقد نص علي هذه الحقوق ذاتها في صك الانتداب علي فلسطين ، وعلي إلا يتم تغيير الوضع القائم في المدينة إلا بموافقة جميع الأطراف .

١- وضع مدينة القدس قبل يونية ١٩٦٧:

ترتب علي الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨، وكنتيجة لهزيمة الجانب العربي فيها، نجاح إسرائيل في السيطرة علي الجانب الغربي من المدينة والذي كان يشكل الجزء الأكبر منها، في حين بقي للعرب الجزء الشرقي الذي يضم الأماكن المقدسة، وقد كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ المدينة التي يتم فيها تقسيمها إلي قسمين، إذ ظلت القدس طوال تاريخها خاضعة لسلطة الدولة أو الدول التي آل إليها أمر فلسطين.

والواقع أن إسرائيل لم تكتف بضمها للجزء الأكبر من المدينة، وإنما سارعت وأعلنت عن اعتبارها القدس عاصمة رسمية لها بدلا من تل أبيب وهي الخطوة التي صدق عليها الكنيست الإسرائيلي في ٢٣ يناير ١٩٥٠.

ولا شك في أن إصرار إسرائيل علي اعتبار القدس عاصمة لها منذ تلك الحقبة المبكرة من تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي ، إنما كان يخفي وراء رغبتها - أي إسرائيل - في السيطرة علي كامل المدينة فور أن تواتيها الفرصة المناسبة ، ويجد هذا الاستنتاج سندة الذي يؤكد في حقيقة أن الجزء الذي

سيطرت على إسرائيل من المدينة لا تتوافر فيه الشروط التي يتطلبها الباحثون في نطاق الجغرافية السياسية في المدينة العاصمة ، وذلك سواء لقربة بل و للامسته المباشرة لخط الحدود مع الدولة المجاورة (الأردن) وهي دولة معادية للدولة اليهودية أو لكون موقعها - أي القدس - يجعل من السهل تعريضها للخطر في حالة النزاع مع العرب.

وقد شكل قيام إسرائيل باحتلال الجزء الأكبر من مدينة القدس انتهاكا صريحا لقرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أشار في القسم الثالث منه - إلى أن: " يجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولي الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية يقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة ".

وذلك ضمن الحدود التي عينها القسم المذكور في الفقرة (ب) منة علي النحو التالي: " تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافا إليها القرى والبلدان المجاورة وأبعدها شرقا اوديس ، وأبعدها جنوبا بيت لحم ، وأبعدها غربا عير كرم وتشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضح علي الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب). والواقع، أن هذه الرغبة

القوية من جانب إسرائيل للسيطرة على كامل مدينة القدس ومحاولة إضفاء الطابع اليهودي الخالص عليها بتغيير معالمها العربية والإسلامية، إنما تعود جذورها - أي هذه الرغبة المشار إليها - إلى بدايات الفكر الصهيوني فيما يتعلق بفلسطين.

وحسبنا أن نشير هنا إلى ما أورده بعض المصادر نقلاً عن حايم هرتزل - المؤسس الروحي للدولة العبرية - الذي ذهب في أحد أحاديثه إلى الاعتراف صراحة بالموقع الرئيسي للقدس في أولويات الحركة الصهيونية العالمية، فقد ذكر هرتزل في هذا الشأن أنه: "إذا حصلنا يوماً على القدس..وكنتم ما أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدي اليهود فيها ، سوف احرق الآثار التي مرت عليها قرون " .

ولعل هذا يفسر لماذا نشطت الحركة الصهيونية بإزاء مدينة القدس خاصة، وذلك منذ صدور وعد بلفور الشهير عام ١٩١٧، إذ أخذت أعداد اليهود في التزايد باستمرار طيلة فترة الانتداب حتى وصل عددهم من حوالي عشرة آلاف فقط عند بداية الانتداب إلى نحو مائة ألف يهودي في نهاية عهد ذلك الانتداب.

وإزاء هذه التصرفات الإسرائيلية التي استهدفت ترسيخ تقسيم المدينة المقدسة وتغيير معالمها الخاصة الحضارية والدينية والثقافية فضلاً عن إعادة رسم خريطتها السكانية بتشجيع وتكثيف إقامة العناصر اليهودية فيها، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة - باعتبارها الجهاز الذي صدر القرار رقم ١٨١ بشأن تقسيم فلسطين بواسطته - عدة قرارات في هذا الشأن، ولعل من أهم هذه القرارات، القرارين الآتيين.

القرار رقم ١٩٤/٣ في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ والذي حثت فيه الجمعية إسرائيل على ضرورة احترام الوضع الخاص بالقدس طبقاً لبنود قرار التقسيم، كما أعلنت الجمعية في القرار ذاته عن تشكيل لجنة دولية لمتابعة الموقف وتقديم تقرير إلى الجمعية بشأن ما تراه هذه اللجنة من اقتراحات، على أن تخول اللجنة المذكورة صلاحية تعيين الهيئات الفرعية المعاونة واستخدام الخبراء والفنيين إذا ما دعتها الحاجة إلى ذلك.

وأما القرار الثاني الذي أصدرته الجمعية العامة في هذا الخصوص ، فهو القرار رقم ٣٠٣ / ٤ الصادر في ٩ يناير ١٩٤٩ ، وقد أكدت الجمعية العامة في هذا القرار على موقفها السابق بشأن وضع مدينة القدس ، وكررت مطالبتها بضرورة

إخضاع المدينة لنظام دولي دائم لإدارتها وبما يكفل توفير الحماية الواجبة للاماكن المقدسة وحرية الدخول إلى المدينة أو الخروج منها.

كما وجهت الجمعية العامة الدعوة إلى مجلس الوصاية للقيام - في جلسته التالية وسواء أكانت عادية أم استثنائية - بإعداد النظام الأساسي للقدس وإقراره والشروع فوراً في تطبيقه، وذلك مع مراعاة المبادئ الأساسية للنظام الدولي للقدس الذي وردت الإشارة إليه في قرار الجمعية العامة رقم ١٨١/٢.

وقد قام مجلس الوصاية فعلاً بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٤٨، بإعداد مشروع نظام خاص لمدينة القدس وتمت الموافقة عليه نهائياً في ١٤ أبريل ١٩٥٠.

وقد أشارت المادة الأولى من هذا المشروع في صورته النهائية على أن هذا النظام يعرف بالنظام الدولي الخاص لمدينة القدس ويجعل منها هيئة منفصلة تحت إدارة الأمم المتحدة " وإضافة إلى ذلك، تضمن النظام المذكور أحكاماً متعددة بشأن حدود المدينة (مادة ٤) ومسئولية الأمم المتحدة عن كفالة الأمن بها، وتعيين حاكم لها من قبل مجلس الوصاية (المادة ٦)،

ونزع السلاح داخل المدينة وعدم السماح بممارسة المنظمات شبه العسكرية لأية نشاطات هناك (المادة ٧)، وعلى أن يرفع علم الأمم المتحدة على جميع المباني الرسمية في المدينة ما لم ينص تشريعها - اى التشريع الخاص بمدينة القدس - على غير ذلك (المادة ٤٣) .

اما مجلس الامن ، فالملاحظ ان دوره كان مقصورا اول الامر على دعوة الاطراف المعنية - العرب واسرائيل - الى ضرورة اتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لكفالة حرية الاماكن المقدسة ، بما فى ذلك حرية الوصول الى جميع المزارات والمعابد بغرض العبادة من قبل من لهم حق فى ذلك ، ثم عاد المجلس وضمن قراراته التالية التى اصدرها فى شان القدس ، اشارات صريحة خول بموجبها وسيط الامم المتحدة فى فلسطين سلطات مناسبة للعمل من اجل نزع سلاح المدينة ، وبما لا يمثل اجحافا بمستقبلها السياسى ، مع التوكيد على وجوب حماية الاماكن المقدسة والمواقع الدينية فى فلسطين ، وحماية الوصول اليها .

الفصل التاسع

القدس بعد ١٩٦٧

وضع القدس بعد حرب ١٩٦٧:

تمكنت إسرائيل، بعد أيام قليلة من نشوب العمليات العسكرية في ٥ يونيو ١٩٦٧، من فرض سيطرتها على كامل مدينة القدس وشرعت على الفور في اتخاذ الإجراءات القانونية والمادية والإدارية بهدف تغيير الطابعين العربي والإسلامي للمدينة وإضفاء الصفة اليهودية عليها بدلا من ذلك.

ولئن كان المقام لا يتسع هنا للتعرض - تفصيلا - للإجراءات والتدابير التي اتخذتها إسرائيل من أجل تهويد المدينة المقدسة ونزع الطابعين الإسلامي والعربي عنها إلا أنه يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى واقعة قيام إسرائيل بإزالة ما كان يعرف بحي المغاربة المجاور لحائط المبكي وذلك تمهيدا لإقامة ساحة يهودية كبرى أمام هذا الحائط الذي هو معلم ديني إسلامي أولا وأساسا قد استتبع ذلك قيام السلطات

الإسرائيلية بطرد العديد من السكان العرب من مساكنهم في أحياء أخرى غير حي المغاربة كحي باب السلسلة وحي الباشورة والجدير بالذكر في هذا الخصوص أيضا أن الاعتداءات الإسرائيلية هذه لم تكن مقصورة علي هدم المنازل الخاصة بالمواطنين العرب أو محالهم التجارية وإنما تجاوزت ذلك لتشمل دور العبادة وغيرها من المؤسسات الدينية والثقافية الإسلامية منها والمسيحية علي حد سواء وقد وصلت هذه الاعتداءات ذروتها بحادث احتراق المسجد الأقصى في ٢١ أغسطس ١٩٦٩، وإجراء الحفريات الأثرية حول مساجد إسلامية كبيرة في المدينة كمسجد قبة الصخرة مما عرضها لخطر الانهيار.

كما أعلنت إسرائيل في الأول من ديسمبر عام ١٩٧٤ عن مشروع لإقامة القدس الكبرى وذلك من خلال توسيع حدود المدينة بضم عدد من المدن الصغيرة والقرى العربية المجاورة إليها وهو الامر الذي ترتب عليه إخضاع الآلاف من السكان العرب للسلطة الإسرائيلية المباشرة، وقد تلا ذلك قيام الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ يوليو إصدار قانون اعتبر بمقتضاة القدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، وقد

تصدي المجتمع الدولي إلى هذه الإجراءات الإسرائيلية بشأن مدينة القدس ولكن دون جدوى إذ لا تزال إسرائيل تصر على التمسك بإعلانها السابق عن اعتبار المدينة عاصمتها الرسمية وإلى الأبد ومن أمثلة القرارات التي أصدرتها الأجهزة الدولية المعنية في هذا الخصوص قرار الجمعية العامة في ٤ يوليو ١٩٦٧ الذي دعت فيه إسرائيل إلى ضرورة إلغاء التدابير التي سبق لها أن اتخذتها بهدف تغيير وضع المدينة وإضفاء الطابع اليهودي عليها والتعهد بالكف عن تكرار ذلك مستقبلاً، وأيضاً قرار أجمعيه الصادر بهذا المعنى ذاته في ١٤ يوليو من العام نفسه، والذي عبرت فيه عن أسفها الشديد لعدم امتثال إسرائيل للقرارات السابقة للأمم المتحدة في شأن هذا الموضوع، كما أنه علي اثر إصدار الكنيست الإسرائيلي في ٣٠ يوليو ١٩٨٠ للقانون الذي اعتبرت القدس وفقاً له عاصمة أبدية لإسرائيل.

عقدت الجمعية العامة اجتماعاً عاجلاً أصدرت علي أثره القرار رقم ٢ في الأول من أغسطس ١٩٨٠ طالبت فيه إسرائيل بضرورة الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية كما سار مجلس الأمن بالاتجاه ذاته إذ أصدر بدوره جملة من

القرارات أكد فيها علي موقف المنظمة الدوليـه الـرافـض
للسياسة الإسرائيلية الـرامية إـلي تهويد المدينة المقدسة "
(القرار رقم ٢٥٢ في ٢١ مايو ١٩٦٨) ، القرار رقم ٢٦٧/
١٩٦٩ ، القرار رقم ٢٩٨/١٩٧١ القرار رقم ٤٤٦/١٩٧٩
والقرار رقم ٤٥٢/١٩٧٩ والقرار رقم ٤٦٥/١٩٨٠ والقرار
رقم ٤٧٦/١٩٨٠

وعلي مستوي بعض المنظمات الدولية المتخصصة
الموصلة بالأمم المتحدة كان لمنظمه اليونسكو علي وجه
الخصوص دور ملحوظ في مجال التصدي لموقف الحكومة
الاسرائيلية بشأن القدس فعلي سبيل المثال أصدرت المنظمة
المذكورة عدة قرارات منذ أواخر عام ١٩٦٨ أكدت فيها علي
ضرورة التزام إسرائيل بالاتفاقات الدولية التي تلزم الدول
باحترام الأماكن المقدسة ودور العبادة وقد أشارت اليونسكو
بشكل خاص إلي اتفاقية لاهاي عام ١٩٥٤ بشأن حماية
الممتلكات الثقافية والدينية في أثناء المنازعات المسلحة كما
قام المجلس التنفيذي لليونسكو علي مدي السنوات التالية
بحث إسرائيل علي الكف عن اعتداءاتها علي الأماكن المقدسة
الإسلامية والمسيحية والكف عن القيام بإعمال الحفر والتنقيب

عن الآثار الإسلامية في هذه الأماكن " مثلا القرارات أرقام
١٩٧٢/٩٠ ١٩٧٢/١٩٧١،٨٩/١٩٧٠،٨٨ /١٩٦٩،٨٣/٨٢
١٩٧٣،٩٣/١٩٧٣، ١٩٧٤/١٩٤، (...)

غاية القول إذن، أن الأمم المتحدة لم تأل جهدا في
محاولة الضغط علي إسرائيل لمحاولة إثنائها عن موقفها
الرامي إلي تهويد مدينة القدس وإلغاء طابعها العربي
والإسلامي وبصفة عامة فقد تميز موقف الأمم المتحدة إزاء
هذه القضية بالأمور الآتية: فمن ناحية أولى، تميز هذا الموقف
بالثبات والرفض الكاملين للسياسات الإسرائيلية تجاه المدينة،
وقد ركزت المنظمة الدولية في هذا الخصوص علي معالجة
وضع المدينة علي نحو مستقل بوصفها كيانا خاصا يجب أن
يتوافر له نظام قانوني مستقل وذلك بالنظر إلي أهميتها الدينية
والتاريخية والحضارية.

ومن ناحية ثانية وإضافة إلي نظام التدويل الذي
وضعتة الأمم المتحدة للمدينة منذ عام ١٩٤٨ فإن المنظمة قد
ظلت متمسكة بوجوب الأخذ بهذا النظام كحل امثل لمعالجة
قضية القدس ومن ناحية فإن الراصد للقرارات العديدة التي
أصدرتها الأمم المتحدة بشأن مدينة القدس يلاحظ أنها - أي

الأمم المتحدة - قد تعاملت مع القطاع الشرقي من المدينة الذي خضع للاحتلال الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ باعتبارها أرضاً محتلة لا يحق لإسرائيل إن تباشر إزائها أية سلطات تتجاوز تلك المقررة لها وفقاً لقانون الاحتلال الحربي ومن ناحية أخيرة من الملاحظ أن القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن أمدنيه قد صدرت كلها إما بالإجماع (معظم قرارات مجلس الأمن) وإما بأغلبية كبيرة الأمر الذي يكشف ولا شك عن الموقف المتميز لهذه المنظمة الدولية بالنسبة للقضية محل الاعتبار .

الاعتداءات التي تعرض لها المسجد الأقصى :

قال الشيخ سعد الدين العلمي " مفتي القدس " في أحد تحذيراته من الأخطار المحدقة بالمسجد الأقصى منذ احتلال اليهود للقدس وحتى الآن واعتداءاتهم لم تتوقف وحقق ما قال فإن مكر اليهود لن يتوقف دون إعادة صبغة بيت المقدس بالصبغة اليهودية الخالصة ولن يتم لهم ذلك إلا إذا أزالوا كل معلم فيه يشير إلى وجود أي أثر لشئ إسلامي أو عربي، والمسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة علي وضعهما الإسلامي

القائم يعتبران حائلا دون ذلك فيضاف بذلك هدف جديد من وراء هدم الاقصي بالإضافة إلي الغرض الأصلي وهو بناء الهيكل، هذا الهدف هو محو آثار الإسلام من بيت المقدس بالمرّة، بعد أن ظل المسجد الاقصي وما حوله من الأراضي المباركة، ينعم بالأمن تحت الراية الإسلامية منذ الفتح العمري إلي أن احتلها اليهود في حرب يونيو ١٩٦٧ م وذلك طبعاً باستثناء فترة الاحتلال الصليبي.

وعندما أتم اليهود احتلال المدينة المقدسة باستيلائهم علي القدس الشرقية، لم يدخلها وزير الدفاع في ذلك الوقت (موشيه دايان) إلا وراء الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي (شلومو غورين) حيث أدي الجميع الصلوات عند حائط البراق وسط هتافات مدوية يرددوها اليهود "يا لثارات" وقال ديان يومها :

(اليوم فتحت الطريق إلي بابل ويثرب) ! أما إسحاق رابين رئيس الأركان في ذلك الوقت فإنه يصف حرارة لحظات دخوله القدس واقتربة من مكان الهيكل عام ١٩٦٧.. يقول: (لقد كان احتلال القدس انتصارا كبيرا لنا، في حرب الاستقلال عام ١٩٤٨ م اضطرنا إلي ترك القدس الشرقية بأيدي العدو،

ومنذ اندلاع حرب حزيران / يونيو كان صبرنا قصيرا .. كان يجب إن لا نضيع الفرصة التاريخية، وكلما كنا نقرب من حائط المبكي ازداد الانفعال .. حائط المبكي الذي يميز إسرائيل، لقد كنت احلم دوما أن أكون شريكا .. ليس فقط في تحقيق إسرائيل، وإنما في إعادة حائط المبكي إلي السيطرة اليهودية والآن عندما تحقق هذا الحلم تعجبت كيف أصبح هذا ملك يدي وشعرت بانني لن اصل إلي مثل هذا السمو طيلة حياتي) .

وجاء بعد ذلك دور الرئيس الإسرائيلي (زلمان شازار) يتقدم نحو الحائط في جمع يهودي صاخب . ويصف المعلق الصحفي الفرنسي (جان نويل) هذا الموقف بقولة : (دخل " زلمان شازار " المدينة التي فتحت ، ووقف أمام حائط المبكي ولأول مرة منذ عشرين قرناً يقف رئيس دولة عبرية مستقلة أمام معبد سليمان الكبير .. إن الإسرائيليين الملحدين أنفسهم تأثروا أيضاً بهذه المشاعر الدينية . إن اليهود لن ينتزعوا من القدس دون أن تدمي قلوبهم) .

وبعد أن وضع اليهود يدهم علي القدس ، أحكموا قبضتهم علي ووضعوا الخطط الكفيلة بتحويلها إلي الصبغة

اليهودية الخالصة ، لتأمين كونها عاصمة لدولة إسرائيل إلي الأبد ، وكان اهتمام الحكومة الإسرائيلية منصبا علي ما اسماه موسى ديان ، (خلق واقع جديد للمدينة المقدسة)

وذلك في إطار ما يلي :

- فتح طريق يوصل إلي حائط المبكي . يسهل علي كل اليهود المرور فيه.
- إعادة بناء الحي اليهودي في المدينة المقدسة.
- إعادة الحياة إلي جبل المكبر (صهيون) بإنشاء رموز يهودية علي تذكّر اليهود بعراقة الدينية، فأقاموا علي الجامعة العبرية.
- ربط الجبل ببقية المدينة عن طريق المباني السكنية.
- بناء سور ضخّم حول المدينة كجزء من عملية استراتيجية ضد أي عمل عسكري محتمل، بحيث تبقى مدينة محصنة، وبناء قوس عمراني من المباني العالية المصممة علي أساس اعتبارات دفاعية في المقام الأول .

- استغلال عامل الوقت بالاستفادة مئة في إنشاء تحولات جغرافية وسكانية تؤدي في النهاية إلى محو أي مظهر إسلامي في المدينة، كما حدث مع مدينة (يافا) التي تحولت إلى (تل أبيب) ولم يعد يذكرها احد .
- تعمدت إسرائيل - بتأييد من الولايات المتحدة - أن تضع القدس خارج اتفاقية كامب ديفيد، وتجاهلت الإشارة إليها والهدف من ذلك ترك هذه المسألة حتى يكتمل دور عامل الوقت ويتم تنفيذ الخطط الموضوعة لتحويلها - كأمر واقع - إلى مدينة يهودية صرفة، وبحيث لا تستطيع الحلول الجديدة أن تغفل هذا الواقع .
- توسيع حركة مصادرة الأراضي العربية مع دفع حركة التعمير اليهودي في المدينة، بحيث يتم محاصرة الوجود الإسلامي العربي فيها .
- لا خلاف بين الأحزاب اليهودية المتناوبة علي الحكم علي خطة إسرائيل الكبرى التي عاصمتها القدس ، ومن ثم من الخطأ أن يتوهم البعض أن سياسة إسرائيل بالنسبة إلي القدس ستتغير تحت أي ظرف .

وهذه الخطوات كلها يريد اليهود من ورائها الحفاظ علي مدينة الهيكل التي لاحت لهم بشائر عصره الجديد، بحيث لا يستطيعون مقاومة الشعور الدافع إلي التعجيل ببنائه.

أدلي (دافيد بن جوريون) بتصريح له بعد احتلال القدس عام ١٩٦٧ م جاء فيه : " إن شعبي الذي يقف علي أعتاب المعبد الثالث لا يمكن أن يتحلى بالصبر علي النحو الذي كان أجداده يتحلون به " . وصرح مناحم بيجن في تصريح مشابه في نفس المناسبة، يدل علي لهفته واستعجاله ببناء الهيكل قال : " آمل أن يعاد بناء المعبد في اقرب وقت ، وخلال فترة حياة هذا الجيل " .

وصرح وزير الأديان الإسرائيلي أمام احد المؤتمرات بمدينة القدس قائلاً: " أن إسرائيل تعتبر المسجد الاقصى وقبة الصخرة من ممتلكاتها علي أساس حق الامتلاك السابق أو حق الاحتلال الحالي".وأضاف "وكذلك المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل، فقد كان كهفاً اشتراه أجدادنا مع الصخرة المقدسة في عصر النبي داود!"

ومنذ اليوم الأول للاحتلال عام ١٩٦٧ م، بدأت إسرائيل بشكل رسمي، أو من خلال جماعات دينية يهودية متشددة، بدأت في العمل علي طمئ كل اثر إسلامي، خاصة في مدينتي القدس والخليل. ونتيجة للاعتداءات المتواصلة علي الحرم الإبراهيمي، في مدينة الخليل، فقد وضعت إسرائيل يدها علي أكثر من ثلثي المسجد ، وغيرت أسماء إلي ما يعرف " كنيس ماكفير " وأصبح خاضعاً للسيطرة الإسرائيلية، ومنع المسلمون من أداء الصلوات فيه بحرية.

أما بالنسبة للمحاولات المتكررة للاعتداء علي المسجد الأقصى، فتظهر أمور خطيرة من خلال تتبعها وجميعها بشكل تسلسلي تاريخي. وهذه الأمور تدل علي أن الأمر جاد، والخطب عظيم، ومن تلك الأمور:

- ١ - أن المخطط يسير في اتجاه تصاعدي من حيث الخطورة والكثرة .
- ٢ - أن الأطراف المشتركة في التآمر تزداد مع الأيام تنوعاً وتفرعاً وتخصصاً، مع الإصرار علي الوصول للهدف.
- ٣ - أن ردود الفعل، أو حتى ردود القول - عربية كانت أو إسلامية - ليست علي مستوي الأحداث، وهي تتقلب

بأحد أمرين أحدهما مر، إما جهل بأبعاد المؤامرة، وإما استهانة واستهتار بها.

٤ - أن الموقف الرسمي للحكومة الإسرائيلية يتخذ من هذه الجماعات ستارا يختبئ وراءه، حتى إذا ما وقع المحذور قالوا أنها الجماعات المتطرفة!! إنه الإرهاب الذي نرفضه!! ولا مانع عند ذلك من القبض علي شخص أو أشخاص، أو جماعات أمام الناس.. ووضعهم كأبطال قوميين وراء القضبان، بل لا مانع من الإعلان عن إعدامهم بعد أن يكونوا قد نالوا شرف تحقيق حلم الألفي عام !

٥ - أن بعض الجماعات تأتي لتحكم الخطة، علي اعتبار إن الأمر أصبح مسألة وقت.

٦ - نلاحظ أن عمليات كثيرة فشلت لأسباب قديرية بحتة قدرها الله عز وجل لحفظ المسجد الذي لم ينهض لحماية لأن إلا الشرفاء العزل من أهل فلسطين.

أخيرا قد يسأل سائل: لماذا لا تقوم السلطة الحاكمة اليهودية بهذا العمل مباشرة بدلا من هذا اللف والدوران؟.. والجواب أن إسرائيل الدولة تدرك أن تبنيها أو تنفيذها المباشر

لهذه المؤامرة لة محاذير في غاية الخطورة علي أمنها، ولهذا فهي تكبح جماح الجماعات والمنظمات الدينية قدر المستطاع حتى لا تضعها في مأزق قد يكون فية نهايتها قبل أن تستكمل أهبتها.

والحقيقة أن الواضح من الموقف الرسمي الإسرائيلي أنها تفضل أن تتم المؤامرة نتيجة " أحداث مؤسفة"! أو من جماعات "لا مسئولة"! أو أفراد "مجانين" أو بأي شكل طبيعي كزلازل أو غيره، المهم أن لا تكون هي في الصورة، ولهذا تستمر أعمال الحفريات ..

وهناك حوالي عشرين جماعة أو منظمة يهودية تعمل علي الأراضي المحتلة هدفها هدم المسجد الاقصى ومسجد قبة الصخرة وما جاورهما وبناء الهيكل بدلا منهما !! هذا بالإضافة للعديد من الشخصيات اليهودية التي تعمل بشكل مستقل وتدعم عمل هذه الجماعات .

منظمة التحرير الفلسطينية وقضية القدس

منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة سياسية شبه عسكرية، معترف بها في الأمم المتحدة والجامعة العربية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين. تأسست عام 1964 بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس نتيجة لقرار مؤتمر القمة العربي ١٩٦٤ (القاهرة) لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية. وهي تضم حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالإضافة إلى العدد الأكبر من الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها، باستثناءات واضحة مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة التي علقت عضويتها. يعتبر رئيس اللجنة التنفيذية فيها، رئيسا لفلسطين والشعب الفلسطيني في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى فلسطينيي الشتات.

كان الهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة، هو تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح. إلا أن المنظمة تبنت فيما بعد فكرة

إنشاء دولة ديمقراطية علمانية مؤقتاً في جزء من فلسطين حيث كان ذلك في عام 1974 في البرنامج المرحلي للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي عارضته بعض الفصائل الفلسطينية وقتها، حيث شكلت ما يعرف بجبهة الرفض .

في عام 1988 تبنت منظمة التحرير رسمياً خيار الدولتين في فلسطين التاريخية، والعيش جنباً لجنب مع إسرائيل في سلام شامل يضمن عودة اللاجئين واستقلال الفلسطينيين على الأراضي المحتلة عام 1967 وبتحديد القدس الشرقية عاصمة لهم .

في عام 1993 قام رئيس اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير آنذاك ياسر عرفات بالاعتراف رسمياً بإسرائيل، في رسالة رسمية إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين، في المقابل اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .نتج عن ذلك تأسيس سلطة حكم ذاتي فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تُعتبر من نتائج اتفاق أوسلو بين المنظمة وإسرائيل.

كان للفلسطينيين ممثلون في جامعة الدول العربية منذ تأسيسها عام 1945 بالرغم من وقوعها تحت الانتداب البريطاني، وكان مندوبي فلسطين في تلك الحقبة هم موسى العلمي وعبد الكريم العلمي وأحمد حلمي عبد الباقي وأحمد الشقيري على التوالي.

وفي مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964 الذي دعا إليه الرئيس المصري جمال عبد الناصر أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية لتعبر عن ارادة شعب فلسطين ولتكون هناك هيئة تطالب بحقوقه وتقرير مصيره، وكلف المؤتمر ممثل فلسطين احمد الشقيري بالاتصال بالفلسطينيين وكتابة تقرير عن ذلك يقدم لمؤتمر القمة العربي التالي، فقام أحمد الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية واتصل بالفلسطينيين فيها، وأثناء جولته تم وضع مشروع الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقرر عقد مؤتمر فلسطيني عام، وقام الشقيري باختيار اللجان التحضيرية للمؤتمر التي وضعت بدورها قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الفلسطيني الأول الذي أقيم في القدس بين 28 آذار و ٢ حزيران من عام 1964 وافتتحه الملك حسين بن طلال، وعرف المؤتمر باسم المجلس الوطني

الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية. حضر المؤتمر ٢٤٢ ممثلاً فلسطينياً اختارتهم حكومات عربية هي الأردن وسوريا ولبنان ومصر والكويت وقطر والعراق. وقد انتخب هذا المؤتمر أحمد الشقيري رئيساً له، وانتخب كل من حكمت المصري من نابلس وحيدر عبد الشافي من غزة ونيقولا الداير من لبنان كنواب للرئيس، وأعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة، وانتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة، وكلف المؤتمر الشقيري باختيار أعضاء اللجنة الدائمة الخمسة عشر، واختيرت القدس كمقر لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما قرر المؤتمر إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً وإنشاء الصندوق القومي الفلسطيني يرأسه ابن مؤسس البنك العربي وهو عبد المجيد شومان بجمع الأموال من الحكومات العربية ومن اللاجئين الذين طلب من كل منهم الاسهام بربع دينار كل سنة (حوالي دولار واحد). عند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية تم افتتاح سبعة مكاتب لها فعين سعيد السبع في الجزائر وشفيق الحوت في لبنان وجمال الصوراني في مصر ومصطفى سحتوت في سوريا

وخرج المؤتمر بالنص التالي:

إيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيداً لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه وعزمه واصراره على إبراز كيانه الثوري الفعال وتعبئة طاقاته وإمكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية، وتحقيقاً لأمنية أصيلة من أمني الأمة العربية ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول.

نعلم بعد الاتكال على الله باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في 28 أيار. 1964

- قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانية، وطريقاً للنصر.
- المصادقة على الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدد بنوده ٢٩ بنداً.
- المصادقة على النظام الأساسي وعدد بنوده ٣١ بنداً واللائحة الداخلية للمجلس الوطني والصندوق القومي الفلسطيني.

موقف حركة حماس من المنظمة

تنادي حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بضرورة إصلاح وتطوير منظمة التحرير، حيث أكد رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في كلمة له في مؤتمر الأمن القومي الفلسطيني، الذي عُقد في مدينة غزة في 2 نوفمبر 2016، «بضرورة وجود مرجعية مشتركة موحدة للداخل والخارج الفلسطيني، تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية (بعد تطويرها وإصلاحها)، مبيناً أن "حماس" تريد العمل مع شركاء أقوىاء موحدّين، للمضي بالعمل من أجل مصلحة فلسطين كلها. » ويقول مشعل (إن أحداً لا يحق له، ولا يستطيع، أن يهيمن على المنظمة...نحن شركاء في المسؤولية والوطن، ورسم المستقبل، وعلينا أن نقود شعبنا إلى أفق حقيقي

كان لتداعيات حرب ١٩٦٧ أو النكسة وقع كبير على منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت لا تزال فتية آنذاك، ونتج عنها تأسيس فصائل جديدة منشقة ذات فكر أقرب إلى الماركسية منها إلى القومية العربية، نتيجة لتدهور المشروع القومي العربي في فترة ما بعد النكسة، وبدأ انتشار الفدائيين

الفلسطينيين يتركز في دول الطوق خاصة الأردن ولبنان وسوريا .
وبدأ العمل المقاوم يظهر من خارج فلسطين، بعد سقوط الضفة
الغربية وقطاع غزة بيد إسرائيل وإكمال احتلالها لأرض فلسطين .

إلا أن وجود نسبة كبيرة من الفلسطينيين في الأردن منذ النكبة عام 1948 وقربه جغرافيا
لفلسطين، حيث يتشارك بأطول حدود برية معها، أدى إلى تمركز
رئيسي لمنظمة التحرير في الأردن والذي استمر حتى عام 1971.

الميثاق الوطني الفلسطيني

جاء الميثاق الوطني الفلسطيني في 10 تموز 1968 ليؤكد
القرارات والمبادئ والأهداف العربية الفلسطينية وبدءاً
من المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في القدس عام 1919 ثم ما
تلاه 1922، 1946، 1936، وفي 28 مايو 1964 أصدر المجلس
الوطني الفلسطيني) وكان اسمه المؤتمر العربي الفلسطيني) في
دورته الأولى التي عقدت في القدس، الميثاق القومي الفلسطيني
المبني على قرارات المؤتمرات السابقة، وأعلن قيام منظمة
التحرير الفلسطينية. وفي الدورة الرابعة للمجلس الوطني
الفلسطيني المنعقد في القاهرة في 10 تموز 1968 أقرت تسميته

الميثاق الوطني الفلسطيني، وقد حصل على إجماع الفلسطينيين كافة ودون أية معارضة. وهكذا صار الميثاق هو البرنامج الإستراتيجي الشرعي الوحيد لنضال الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين كل فلسطين. وهذا يعني أن أي تعديل أو إلغاء لأية مادة يحتاج إلى إجماع الشعب الفلسطيني وهو وحده صاحب الحق في ذلك. ولا يحق ذلك لأي كان، ومهما كانت صفته، دون الرجوع إلى الإجماع الفلسطيني.

يشار بالذكر إلى أن منظمة التحرير قد قامت بتغيير الميثاق، وشطب ١٢ بند من أصل ٣٠ وتغيير جزئي في ١٦ بند، بعد اتفاق أوصلو عام 1993 في تصويت المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية ثلثي المقاعد في الجلسة التي حضرها الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون في غزة في 14 ديسمبر 1998.

المنظمة في الأردن

تميزت العلاقة بين المنظمة والعديد من الدول العربية بفترات من الشد والجذب بحسب انسجام المواقف السياسية لهذه الدول أو اختلافها مع توجهات المنظمة. وكانت المملكة الأردنية

الهاشمية مثالا بارزا على ذلك، فأغلب سنوات حكم الملك حسين شهدت العلاقة بينهما تأزما وصل في بعض الفترات إلى حد الانفجار كما حدث في عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ وهي الأحداث التي اشتهرت باسم أيلول الأسود .

معركة الكرامة

معركة وقعت في 21 آذار 1968 الجيش الأردني من جهة وقوات الجيش الإسرائيلي من جهة أخرى، حين حاولت القوات الإسرائيلية القضاء على الوجود الفدائي في قرية الكرامة التي كانت أحد معاقل الفدائيين على الحدود. وقد عبرت النهر فعلا من عدة محاور مع عمليات تجسير وتحت غطاء جوي كثيف. فتصدت لها قوات الجيش الأردني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية المتواجدة هناك على طول جبهة القتال بقوة في قرية الكرامة حيث التحموا مع الجيش الإسرائيلي في قتال شرس. استمرت المعركة أكثر من ١٦ ساعة، مما اضطر الإسرائيليين على الانسحاب الكامل من أرض المعركة تاركين وراءهم ولأول مرة خسائرهم وقتلاهم دون أن يتمكنوا من سحبها معهم. وتمكنت

القوات الأردنية في هذه المعركة من تحقيق النصر والحيلولة من تحقيق إسرائيل لأهدافها .

أحداث أيلول الأسود

أيلول الأسود هو الاسم الذي يشار به إلى شهر أيلول من عام ١٩٧٠ م، والذي يعرف أيضاً "بفترة الأحداث المؤسفة". في هذا الشهر تحرك الجيش الأردني بناء على تعليمات الملك حسين لوضع نهاية لوجود المنظمات الفلسطينية المتواجدة في المدن الأردنية والتي أرادت إحداث تغيير في الأردن. لم تكن العلاقات بين الملك حسين وجمال عبد الناصر جيدة الأمر الذي أعطى منظمة التحرير قوة دافعة داخل الأردن وردده ان الأنظمة العربية المجاورة للأردن سوف تتدخل إلى صالح المنظمات الفلسطينية إذا ما نشب الصراع مع الجيش الأردني إلا أن ذلك لم يحدث، اضطرت بعدها القيادة الفلسطينية ان تنسحب من عمان إلى الريف الأردني في الشمال، وبالأخص أحراش جرش بعد انعقاد مؤتمر القاهرة بين الملك حسين وياسر عرفات برعاية جمال عبد الناصر قبيل وفاته بأيام فقط، إلا أنه تجدد الصدام بين منظمة التحرير والحكومة الأردنية في تموز 1971، مما أدى إلى استشهاد أبو علي إياد وخروج قوات

الثورة الفلسطينية من الأردن نهائيا ومعها جميع الفدائيين وأسلحتهم إلى لبنان .

برنامج النقاط العشر

في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة، تم إقرار برنامج النقاط العشر الذي صاغته قيادة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين اثر مراجعة نقدية شاملة بعد أحداث أيلول الأسود، طارحة إنشاء سلطة وطنية على أي بقعة محررة من فلسطين، ورفضته عدّة فصائل فلسطينية وشكلت ما عرف باسم جبهة الرفض.

المنظمة في لبنان

ما إن استقرت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان حتى اشتعلت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ وتورطت فيها فصائل المقاومة الفلسطينية وبدلا من أن يتوجه رصاص المقاومة إلى إسرائيل توجه نتيجة لهذه الفتنة إلى صدور اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين أنفسهم.

الحرب الأهلية اللبنانية

حرب أهلية نشبت بين أطراف لبنانية مختلفة بعد نزوح الفدائيين الفلسطينيين إلى لبنان من الأردن عام 1971 ، اضطلع الطرف الفلسطيني فيها بدور محوري، نتيجة رفض المواردة الوجود الفلسطيني في لبنان، الذي أرسى أسسه اتفاق القاهرة عام 1969. في حين ورط الفلسطينيين تحالفهم مع اليسار اللبناني، في الحرب الأهلية اللبنانية، التي عدها البعض حرباً بين اللبنانيين والفلسطينيين .

حيث هاجمت ميليشيات حزب الكتائب اللبناني اليميني الفلسطينيين في حافلة شرق بيروت في يوم 13 أبريل 1975. كانت تلك الشرارة لبدا القتال في كل أنحاء البلاد، حيث تحالفت الحركة الوطنية اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية وسيطرا على ما يقرب من ٧٠ ٪ من لبنان في أبريل 1976. في يونيو من نفس العام، القوات السورية تدخل لبنان وسرعان ما تصبح الأقوى في البلاد، وتسيطر على كثير من المواقع الإستراتيجية المهمة، لكن في 14 مارس 1978 قامت القوات الإسرائيلية بغزو جنوب لبنان، بهدف خلق منطقة عازلة بعرض ١٠ كيلومترا في عمق الأراضي اللبنانية .إسرائيل وجدت أن

احتلال الأراضي كان سهلا وسرعان ما سيطرت على ١٠ ٪ من جنوب البلاد.

انتهت الحرب الأهلية اللبنانية عمليا في عام 1989 بعد اتفاق الطائف. إلا أن منظمة التحرير كانت قد خرجت من الصراع منذ خروجها من لبنان في عام 1982 إلى تونس ودول عربية أخرى أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، باستثناء حرب المخيمات التي نشبت ما بين 1985 و ١٩٨٨ والتي كان لبقايا مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية في مخيمات لبنان، دور فيها.

قدم رونالد ريغان ضمان شخصيا للمقاتلين الفلسطينيين بالحفاظ على أمن عائلاتهم إذا ما غادروا إلى تونس واضطرت إسرائيل إلى الموافقة على خروج المقاتلين تحت حماية دولية مكونة من ٨٠٠ جندي مارينز أمريكي، و ٨٠٠ جندي فرنسي و ٤٠٠ إيطالي. غادر ١٤,٦١٤ مقاتل فلسطيني بيروت إلى سوريا وعدة دول عربية تحت القصف الإسرائيلي، بالرغم من الحماية الدولية، بينما غادرت القيادة الفلسطينية إلى تونس.

جيش التحرير الفلسطيني

جيش التحرير الفلسطيني، هو جيش يمثل الذراع العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى ان كانت قواته عمليا تأتمر من طرف الحكومات المضيفة لها. أسس الجيش الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم بتاريخ 27 مارس 1961 م وقد تولى الجيش العراقي تدريبه وتسليحه. وتم رسمياً الاحتفال بتشكيل قوات جيش التحرير الفلسطيني في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٤ بقوام ثلاثة ألوية عسكرية - مشاة - صاعقة في كل من : مصر وقطاع غزة (قوات عين جالوت)، وفي سوريا (قوات حطين)، وفي العراق وبقي المقر العام للجيش في القاهرة إلى العام ١٩٧١. وفي الواقع العملي الراهن فان جيش التحرير الفلسطيني يتواجد فوق الأراضي السورية بقوام ثلاثة ألوية مشاة/صاعقة (قوات حطين، قوات القادسية، قوات أجنادين)، وكتائب إسناد من مدفعية ودبابات ومهام خاصة، إضافة إلى كتيبة مصعب بن عمير التي تم فرزها إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان أوائل السبعينيات من القرن الماضي أي أن تعداد هذه القوات على الأراضي السورية لعام ٢٠٠٩ حوالي ٤٥,٠٠٠ مقاتل ، جدير بالذكر أن هذه القوات تدين بالولاء إلى حزب البعث - تنظيم فلسطين وهو الجناح

السياسي ل منظمة الصاعقة الفلسطينية. ويخضع اللاجئون الفلسطينيون في سوريا وخدمهم من بين كل الفلسطينيين في الشتات للتجنيد العام في صفوف جيش التحرير الفلسطيني. بينما تواجد فوق الأراضي الأردنية تشكيل رمزي للجيش ومن المتطوعين فقط بعد العام ١٩٧١ تحت اسم كتيبة زيد بن حارثة التي تحول اسمها عام ١٩٨٠ إلى قوات بدر.

وعملياً لعب جيش التحرير دوراً عسكرياً رائداً في مسار المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية في الأردن ولبنان وفي حصار بيروت، خصوصاً في مناطق التماس مع القوى التي كانت في حالة تحالف مع قوات الغزو الإسرائيلي، فضلاً عن مشاركته الفاعلة في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ على جبهتي الجولان وسيناء، حيث خاض معارك عنيفة مع الجيش الإسرائيلي وساهم بعمليات الإنزال الجوي بالحوامات على جبهة هضبة الجولان في موقع تل الفرس. وفي سياق الحديث عن قوات جيش التحرير الفلسطيني في سوريا، لابد من الإشارة إلى أن الفترات الأطول من الخدمة الميدانية لهذه القوات تمت في الأردن ولبنان إلى العام ٢٠٠٠. وتعرض الجيش إلى انشقاقيين الأول في بيروت عام ١٩٧٦ عندما كان تحت قيادة اللواء مصباح البديري، والثاني في

طرابلس عام ١٩٨٣، وانتهى الانشقاقان بالعفو العام وعودة الجميع من الذين غادروا صفوفه من متطوعين ومجندين. من أبرز رموزه في قطاع غزة الفريق عبد الرزاق المجايدة والشهيد اللواء أحمد مفرج أبو حميد واللواء صائب العاجز وكان المجايدة قد قلد مناصب رفيعة في المؤسسة العسكرية التابعة لفتح أو السلطة بعد إنشائها

قمة الرباط

تعتبر القمة العربية التي عقدت في الرباط عام ١٩٧٤ منعطفا تاريخيا مهما لمنظمة التحرير ولل قضية الفلسطينية عموما، فقد صدر قرار من القمة باعتبار "منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". وهو ما أهلها لأخذ مقعد "مراقب" في الأمم المتحدة والتحدث باسم الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

المنظمة في تونس

في 1982 شهدت تونس حدثاً مهماً إذ استقبلت زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات وجميع عناصره الذين كانوا في بيروت إثر الحصار الإسرائيلي المفروض عليها وذلك بعد الدور الدبلوماسي الذي لعبته تونس عربياً (بعد انتقال مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس عقب اتفاقية كامب ديفيد ودولياً).

خلال الأعوام 1985 و ١٩٨٨ و ١٩٩١ قامت إسرائيل وعمالها بشن غارات على مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس، اغتالت فيها اثنين من أكبر قيادات المنظمة وهم خليل الوزير (أبو جهاد) وصلاح خلف (أبو إياد)

اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية من تونس مقراً لها طوال نحو عشر سنوات، قبل أن يمهد اتفاق للسلام أبرم عام 1993 الطريق أمام عودتها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة .

انتفاضة الحجارة

وإعلان الاستقلال بالجزائر

ساهمت حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية مع غيرها من فصائل المقاومة الأخرى في انتفاضة ١٩٨٧ التي أعادت القضية الفلسطينية إلى الأجندة العالمية من جديد بعد سنوات من الإهمال السياسي. وكان من أهم نتائج هذه الانتفاضة إضافة إلى الخسائر المادية التي ألحقتها بإسرائيل أن أزالَت الخوف من صدور الشباب الفلسطيني وأعادت خيار المقاومة المسلحة إلى صدارة الحلول المطروحة لحل المشكلة الفلسطينية.

إعلان الاستقلال بالجزائر

قام المجلس الوطني الفلسطيني في 15 نوفمبر 1988 بإعلان استقلال دولة فلسطين على جزء من أرض فلسطين التاريخية، تم ذلك خلال انعقاد الدورة التاسعة عشرة (دورة الانتفاضة) المنعقدة في الجزائر.

ويطلق إعلاميا على إعلان الاستقلال بوثيقة إعلان الاستقلال. مع نهاية الإعلان عزفت موسيقات الجيش

الجزائري النشيد الوطني الفلسطيني بعدها قامت ١٠٥ دول بالاعتراف بهذا الاستقلال، وقامت منظمة التحرير بنشر ٧٠ سفيراً فلسطينياً في عدد من الدول المعترفة بالاستقلال.

يذكر أن الشاعر محمود درويش هو من كتب وثيقة الاستقلال، وبأن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات هو من قرأه .

حرب الخليج

كان موقف القيادة في منظمة التحرير منقسماً على نفسه في حربا الخليج الأولى والثانية، ففي حرب الخليج الأولى (1980-1988) أثرت بعض القيادات الفلسطينية في بادئ الأمر، التقرب إلى إيران بسبب شعارات الثورة الإسلامية التي نادى بتحرير القدس ومعاداة الإمبريالية والصهيونية، فيما احتفظت بعض الفصائل الفلسطينية الأخرى بعلاقات جيدة مع العراق خاصة تلك القومية منها .

أما في حرب الخليج الثانية عام 1991 ، والتي نشبت على أثر غزو العراق للكويت عام 1990 ، فكان موقف منظمة التحرير بالإجماع ضد الحرب على العراق، بالرغم من وجود اختلافات بين

قيادات المنظمة في تأييد ورفض نتائج الغزو العراقي للكويت، فكانت منظمة التحرير من المصوتين بعدم المشاركة في أي حرب ضد العراق في مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد بالقاهرة في عام 1990 إلى جانب الأردن واليمن والسودان وليبيا، واعتبرت الحرب عدواناً على الأمة العربية.

المنظمة وعملية السلام

مؤتمر مدريد

هو مؤتمر سلام عقد في مدريد في إسبانيا في نوفمبر ١٩٩١، تم التحضير له بعيد حرب الخليج الثانية، وشمل مفاوضات سلام ثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا، لبنان، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكانت محادثات ثنائية تجري بين أطراف النزاع العربية وإسرائيل وأخرى متعددة الأطراف تبحث المواضيع التي يتطلب حلها تعاون كل الأطراف. اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن والذي يحمل في طياته اعترافاً ضمناً بدولة إسرائيل بعد أن ظلت لسنوات تعارضه وتعتبره تفريطاً في الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

ترأس وفد منظمة التحرير الفلسطينية حيدر عبد الشافي، لكن لم يكن تمثيل الفلسطينيين وقتها بشكل مستقل، حيث كان الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني المشارك، حيث كانت إسرائيل تشترط ذلك لحضور المؤتمر.

اتفاق أوسلو

بيل كلينتون بين عرفات ورايين خلال التوقيع على الاتفاقية اتفاقية أو معاهدة أوسلو هو اتفاق سلام وقعت عليه إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن، الولايات الأمريكية المتحدة، في 13 سبتمبر ايلول 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي افرزت هذا الاتفاق. وجاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 في ما عرف بمؤتمر مدريد.

وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، مقابل

اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل. ومن المفترض، وفقا للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس، مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و ٣٣٨. ونصت الاتفاقية أيضا، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين. إلا أن المتابعين لهذه الاتفاقية يرون انها قد تسببت في تقويض الموقف الفلسطيني، حيث عارضها الكثير من قيادة منظمة التحرير، لاسيما ان كثير من بنودها لم تطبق على الأرض

تأسيس السلطة الفلسطينية

هي حكم ذاتي فلسطيني كان نتاج اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وأنشأت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في 10 أكتوبر 1993 فيتنونس، ويعول عليها أن تكون نواة الدولة الفلسطينية المقبلة على جزء من أرض فلسطين التاريخية وهي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، والتي طالما حلم بها الشعب الفلسطيني.

تغيير الميثاق

في عام 1996 انتخب ياسر عرفات رئيسا لمناطق الحكم الذاتي. وفي العام نفسه غيرت منظمة التحرير الفلسطينية بصورة رسمية الجمل والعبارات الموجودة في ميثاقها الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل وتعهد عرفات بمحاربة الإرهاب. حيث تم رسميا في 14 ديسمبر 1998 ، شطب ١٢ بند من أصل ٣٠ وتغيير جزئي في ١٦ بند، في تصويت المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية ثلثي المقاعد في الجلسة التي حضرها الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون في غزة

خارطة الطريق

لقاء ثلاثي أمريكي، فلسطيني، إسرائيلي بماريلاند في 2007

هو الاسم الذي تعرف به خطة السلام الأخيرة في الشرق الأوسط، أعدت الخطة بواسطة ما يعرف باللجنة الرباعية الدولية، التي تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا استنادا على "رؤية الرئيس الأمريكي بوش" التي أوضحها في كلمة ألقاها في 24 يونيو 2002.

تدعو "خارطة الطريق" إلى البدء محادثات للتوصل لتسوية سلمية نهائية -على ثلاث مراحل- من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005. تضع خريطة الطريق تصورا لإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة بنهاية العام ٢٠٠٤، وبعد الالتزام باتفاق لوقف إطلاق النيران، سيتعين على الفلسطينيين العمل من أجل قمع "المتشددين". أما إسرائيل سيتعين عليها الانسحاب من المدن الفلسطينية وتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة .

انتفاضة الأقصى

اندلعت انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000 عقب الزيارة الاستفزازية التي قام بها ارييل شارون المتورط في مجازر عدة بحق الشعب الفلسطيني من أشهرها مجزرة صبرا وشاتيلا 1982 . وشاركت مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية في هذه الانتفاضة وكبدت إسرائيل خسائر بشرية ومادية موجعة. واتهمت الحكومة الإسرائيلية أحد فصائل المنظمة) حركة فتح (وكتائب شهداء الأقصى التابعة لها بالإرهاب كما وصفتها الإدارة الأميركية بالشيء نفسه ووضعتها على قائمة المنظمات الإرهابية المطلوب محاربتها وتفكيكها، الأمر الذي وضع المنظمة نفسها بين مطرقة الضربات الإسرائيلية وسندان الضغوط الأميركية.

نظريات الاحتلال الاسرائيلي

- النظرية العامة
- الاستيلاء على الأرض والقضاء على المجتمع
- أرض أكثر وفلسطينيين أقل

النظرية الأولى

نظرية النشأة – أو نظرية البديل

إسرائيل بديل لفلسطين ، واليهود بديل للشعب الفلسطيني

قال تيودور هرتزل المؤسس الفعلي للحركة الصهيونية خلال المؤتمر الصهيوني الأول سنة ١٨٩٧ في مدينة بازل بسويسرا، إننا سنذهب الى تلك البلاد ونقوم بتعميرها فهي خالية، وهي أرضنا، وإذا وجدنا فيها أحد فسوف نسخرهم لتنقية أرضنا من الحشرات وغير ذلك من الكائنات الضارة ثم نقذف بهم خارج البلاد.

ويقول بالفور وزير خارجية بريطانيا وأحد أقطاب الحركة الصهيونية، وصاحب الوعد (المعروف بوعد بالفور) الى يهود

العالم، يقول في رسالة الى اللورد كيرزون الذي كان معارضا للوعد المذكور سنة ١٩١٩، (إننا نريد أن نوجد مجتمعا صهيونيا جديدا في فلسطين، فالصهيونية ضاربة في جذور التاريخ وممتدة الى واقعنا ثم الى مصالحنا في المستقبل، وهي أهم بكثير من سبعمائة ألف عربي موجودين الآن في فلسطين. ثم إننا لا نريد أن نقيم وزنا لتقرير المصير العددي هناك الآن، سنقيم المجتمع الجديد وسوف يصبح بعد سنوات محددة هو الأغلبية هناك).

فقدان إسرائيل لعنصرين أساسيين من عناصر تكوين الدول

هذه هي أسس نظرية البديل الصهيونية التي قامت اسر ائيل ونشأت على أساسها. وهي نشأة تتعارض مع نشوء الدول نشوءا طبيعيا، كما تتعارض مع مكونات الدولة وفقا لتعريف عناصر نشوء الدول الواردة بمعاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٣٣ الخاصة بحقوق الدول وواجباتها.

الشعب وحدود الدولة مفقودان في دولة إسرائيل عند قيامها

فقدان هذين العنصرين الأساسيين ينزع عن إسرائيل أهم عناصر تكوين الدولة، فهي دولة لا حدود لها حتى الآن، (وهو أحد أهم عناصر مكونات الدولة)، لأنه يرتبط بسيادة الدولة

المحددة بالإقليم التابع لها، وغياب عنصر الحدود يبغي حدود الدولة مفتوحة وعرضة للتمدد واكتساب الأرض على حساب الجوار وبسط سيادتها على أراضي الغير وهو ما يتعارض مع أحد القواعد الآمرة في القانون الدولي وهي عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة، وهو ما يتسبب بالتوتر بين الدول ويعرض بالتالي الأمن والسلم الدوليين بالخطر، وبالفعل كانت وما زالت إسرائيل نموذجاً للدول غير المعرفة حدودها، كما أنها نموذجاً للدول العدوانية القائمة على اكتساب الأرض بالقوة والتوسع، فإسرائيل عام ١٩٤٨ ليست هي إسرائيل عام ١٩٥٦، وإسرائيل عام ١٩٥٦ ليست هي إسرائيل عام ١٩٦٧، كما أنها ما زالت إسرائيل تأتي بمهاجرين يهود جدد من مختلف أنحاء العالم الى فلسطين المحتلة، وهذا يعني أن شعب إسرائيل المستجمع من هنا وهناك ليس له علاقة تاريخية مستمرة بأرض فلسطين التي لم يعيش عليها زمناً بدون انقطاع كما هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني.

النظرية الثانية

نظرية الأرض

أرض أكثر وفلسطينيين أقل - سياسة التطهير العرقي

وهذا لن يتأتى إلا بالحروب، فالحروب تقتل ما يمكن من الفلسطينيين أي (تقتل من عددهم وتمنحنا الأرض)، هذه الفلسفة الصهيونية التي اتبعوها منذ عام ١٩٤٨ وهي مستمرة لكونها مرتبطة بالنظرية الأولى نظرية النشأة لدولة إسرائيل نشأة البديل التي تستند الى سياسة التطهير العرقي البغيضة، وهي أبشع أنواع الجرائم العنصرية وفقا للقانون الدولي.

النظرية الثالثة

نظرية المجتمع التي تحدثنا عنها كثيرا

وهي النظرية القائلة

إذا ذهبنا الأرض ، يقاتل من أجلها المجتمع

أما إذا ذهب المجتمع فلا تقاتل الأرض من أجل المجتمع

لذلك استعملت إسرائيل كل أنواع الحروب ضد الشعب الفلسطيني وما زالت تفعل ذلك إيمانا منها بهذه النظرية في الاستيلاء على الأرض بأقل قدر من المقاومة والمتاعب عن طريق استمرار الحروب على الشعب الفلسطيني وبكل أنواعها العسكرية

والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية وكل أنواع التدمير للمجتمع الفلسطيني. فكانت حروب سنة ١٩٤٨، و ١٩٥٦، و ١٩٦٧، وبعد ذلك الأعمال العسكرية المتواصلة والوصول الى الحرب على غزة ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وحروب التهجير والإبعاد، والفساد والإفساد، وتعهير القيم الاجتماعية بهدف تفسيح المجتمع وتقطيع أوصاله جغرافيا لإضعافه تمهيدا لإنهائه، وإنهاء مستقبله، وسرقة تراثه لعزله عن تاريخه .

في نفس الوقت واستكمالا للشق الآخر من النظرية تستولي حكومة الاحتلال الاحلالي الإسرائيلي على الأرض بحكم سيطرتها العسكرية وسن القوانين التي تتطابق مع أهدافها وإقامة المستوطنات الاستعمارية اليهودية عليها بهدف تهويد ارض فلسطين وبشكل خاص مدينة القدس، مخالفة بذلك أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بل مرتكبة بذلك جرائم حرب إضافة الى جريمة العدوان المستمر باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وهي جريمة ضد سلم البشرية وأمنها وفقا للقانون الدولي.

في الواقع إذا نظرنا الى هذه النظريات الثلاثة ندرك الارتباط المحكم بينها، فهي متكاملة وتكرس من أجل هدف واحد

هو الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وإنهاء المجتمع الفلسطيني تمهيدا لتحقيق واستقرار الهدف الذي أعلن عنه أقطاب الحركة الصهيونية تيودور هرتزل وآرثر بالفور كما ورد في أول هذه الورقة.

التخلص من الاحتلال مرهون بمواصلة الكفاح

هذا الاحتلال الاحلالي سينتهي كما انتهى الاستعمار والاحتلال في كل من الهند والجزائر وفيتنام، وكما انتهى النظام العنصري في جنوب إفريقيا، وإن كان حجم التضحيات عندنا سيكون أكبر، وزمن التحرير أطول، نظرا لطبيعة الاحتلال الصهيوني لفلسطين وأهدافه بالأرض ونحو والمجتمع، وقد يتطلب ذلك نوعا من الإبداع والصبر والمثابرة، وبذل التضحيات، والتنوع في وسائل وأساليب ومناهج المقاومة والمحافظة على ديمومتها، وتطويرها وفقا لطبيعة المراحل التاريخية، كما انه يتطلب الاستفادة من حالة الكفاح وتجارب الشعوب في كل البلدان المذكورة وغيرها من تجارب الشعوب الأخرى التي كافحت وحقت حريتها واستقلالها، ليتسلح بها الشعب الفلسطيني، وينهل من دروسها لاغناء أشكال المقاومة لدية في حربه

التحريرية المتنوعة، ليتناقلها من جيل الى جيل كي يتمكن من دحر الاحتلال الإسرائيلي ويحقق أهدافه في ممارسة حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في تحرير أرضه، وممارسة حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة كأى شعب آخر في هذا العالم.

رسائل تهويد القدس

منذ أن قامت إسرائيل باحتلال مدينة القدس عام 1967 ، وهي تعمل جاهدة للسيطرة عليها وتغيير معالمها بهدف تهويدها وإنهاء الوجود العربي فيها، وقد استخدمت لأجل ذلك الكثير من الوسائل وقامت بالعديد من الإجراءات ضد المدينة وسكانها، حيث كان الاستيطان في المدينة وفي الأراضي التابعة لها أحد أهم الوسائل لتحقيق هدف اليهود الأساسي تجاه مدينة القدس.

الاستيطان ومصادرة الأراضي

سعت إسرائيل خلال العقود الماضية إلى استكمال مخططه الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، حيث عمل على تحقيق ذلك من خلال توسيع ما يسمى بحدود القدس شرقا وشمالا، وذلك بضم مستوطنة معاليه أدوميم التي يقطنها حوالي ٢٠ ألف نسمة، كمستوطنة رئيسية من الشرق، إضافة إلى المستوطنات العسكرية الصغيرة مثل "عنتوت، ميشور، أدوميم، كدار، كفعات بنيامين" من الجهة الشرقية، "وكخاف يعقوب، كفعات زئيف، كفعات حدشا، كفعات هاردار" من الشمال. مما أدى إلى مضاعفة عدد المستوطنين وفي

نفس الوقت قللت نسبة السكان العرب الفلسطينيين الذين يشكلون ثلث سكان القدس أي حوالي ٢٢٠ ألف نسمة بما فيها الجزء المضموم ٣٨٠ ألف نسمة، مع العلم أن عدد المستوطنين في القدس الشرقية يساوي عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة (180 ألف مستوطن). ومن الجدير ذكره أن عدد المستوطنات في القدس حسب إحصائيات مركز أبحاث الأراضي ٢٩ مستوطنة، ١٤ منها في الجزء المضموم من القدس أي ما يسمى حدود القدس الشرقية، وتنتشر هذه المستوطنات في لواء القدس على شكل تجمعات استيطانية مكثفة تتخذ الشكل الدائري حول المدينة وضواحيها ممثلة بمراكز استيطانية كبيرة المساحة. ويشار أيضا إلى أن حدود البلدية (القدس الغربية) تم بشكل رسمي توسيعها ولكنة عمليا تم الاستيلاء على ٧٢ كم مربعا بقرارات مختلفة وبتقيد التمدد العمراني في القدس وتحويل المناطق إلى مستوطنات يهودية كما حدث مع جبل أبو غنيم.

الآثار المترتبة على الاستيطان اليهودي في القدس وضواحيها: لا شك في أن لعملية الاستيطان اليهودية في القدس وضواحيها آثار كبيرة على السكان الفلسطينيين يمكن إجمال هذه الآثار بالنقاط التالية:

- مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي التابعة للقرى التي أقيمت عليها المستوطنات.
- تطويق التجمعات السكنية الفلسطينية والحد من توسعها.
- تهديد بعض التجمعات السكانية الفلسطينية بالإزالة.
- إبقاء فلسطيني القدس وضواحيها العزل في حالة خوف ورعب دائمين، من خلال الاعتداءات المتكررة عليهم من قبل المستوطنين المدججين بالسلاح.
- عزل مدينة القدس وضواحيها عن محيطها الفلسطيني في الشمال والجنوب.
- فصل شمال الضفة عن جنوبها، والتحكم في حركة الفلسطينيين بين شمال الضفة الغربية وجنوبها.
- قطع لتواصل الجغرافي بين أنحاء الضفة الغربية وتقسيمها إلى بقع متناثرة والحيلولة بالتالي دون إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.
- تشويه النمط العمراني الرائع للقدس العتيقة والقرى الفلسطينية المحيطة.

- هدم المسجد الأقصى وإقامة الهيكل المزعوم مكانه.

تهجير الفلسطينيين وسحب الهويات منهم

تعتبر سياسة تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس أحد الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في مدينة القدس، وقد وضعت الحكومات المتعاقبة لدولة الاحتلال مخططات من أجل ذلك، نتبين ذلك من خلال:

التصريحات التي أعلنها رئيس الوزراء أرئيل شارون بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين لاحتلال القدس الشرقية، والتي واصل فيها أكاذيبه بالإعلان عن أن القدس ملك لإسرائيل وأنها لن تكون بعد اليوم ملكاً للأجانب.

ما أعلنه شيمون بيرز بضرورة التهجير الجماعي للفلسطينيين من مدينة القدس والذين يقدر عددهم بنحو ٢٤٠ ألف مواطن.

بيان صادر عن مجلس وزراء دولة الاحتلال بعنوان "خطة تنمية القدس" تضم تنفيذ مخطط استيطاني جديد يشمل

هدم ٦٨ مسكنا فلسطينيا وتشريد ٢٠٠ عائلة من سكانها بحي البستان في بلدة سلوان.

كما يشمل تنشيط المنظمات اليهودية المتطرفة لجذب أموال اليهود الأمريكيين من الأثرياء لشراء ممتلكات في القدس في صفقات مشبوهة.

مشروع قرار مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يشترط الاعتراف بمدينة القدس عاصمة موحدة لإسرائيل مقابل الاعتراف بالدولة الفلسطينية مستقبلا، بهذه الإجراءات تحاول دولة إسرائيل باستماتة فرض الأمر الواقع على الأرض، وإدخال قضية القدس هذه المرحلة الخطيرة، كما تشكل هذه الإجراءات انتهاكا صارخا للقرارات والقوانين الشرعية الدولية، حيث ينص قرار مجلس الأمن 242 على أن القدس الشرقية والضفة الغربية والقطاع، ضمن الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧.

مما يقتضي عودة إسرائيل إلى حدودها، وهو ما شملته أيضا رؤية بوش وخريطة الطريق والمبادرة العربية.

كما عملت حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة على تنفيذ توصية اللجنة الوزارية لشؤون

القدس لعام 1973 برئاسة غولدا مائير والتي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢% من المجموع العام للسكان، لذلك فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه الوصية والتي كان آخرها سحب الهويات من السكان العرب في القدس.

المساندة الدولية الموقف الأمريكي نموذجا

في إطار الدعم الأمريكي لدولة الاحتلال الإسرائيلي، يحاول الأمريكان جاهدين فرض سياسة الأمر الواقع على مدينة القدس كعاصمة موحدة لدولة الكيان الإسرائيلي ويتبين ذلك من خلال جملة من الخطوات التي تم اتخاذها أهمها:

1-نجحت لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية إيباك، إحدى جماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة في دفع أحد رجال الكونغرس إلى تقديم مسودة مشروع قرار يطالب بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل لا تقبل التقسيم.

2-يشمل مشروع القانون الذي تقدم به السيناتور بروادنيك في ١٩/٤/٢٠٠٥ الآتي:

أ- يجري تداول مشروع في مجلس الشيوخ والكونغرس يدعو للاعتراف بالقدس كعاصمة غير مقسمة لإسرائيل قبل ١٨٠ يوما من اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية.

ب- تشريع مشترك:

من أجل توفير الاعتراف بالقدس كعاصمة غير مقسمة لإسرائيل قبل اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية ولغايات أخرى، فإن مجلس الشيوخ (الكونغرس) الأمريكي يقرر:

الجزء الأول

- هذا التشريع المشترك يمكن تسميته بتشريع القدس.
- الجزء الثاني
- توصل الكونغرس إلى النتائج المغلوبة التالية:
- لقد كانت القدس عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من ٣ آلاف عام.
- لم تكن القدس أبدا عاصمة لأي دولة أخرى غير الشعب اليهودي.

- القدس مركزية لليهودية وقد ذكرت في التوراة أنجيل اليهود - ٧٦٦ مرة.
- لم تذكر بالاسم في القرآن.
- القدس هي مقر الحكومة الإسرائيلية بما فيها الرئيس والبرلمان والمحكمة العليا.
- ينص قانون الولايات المتحدة الأمريكية على أن سياسة الولايات المتحدة هي أن القدس يجب أن تكون العاصمة غير المقسمة لإسرائيل.
- لكل دولة سيادية الحق في تحديد عاصمتها.
- إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لا تقيم فيها الولايات المتحدة سفارة في المدينة المعلنة كعاصمة ولا تعترف بالمدينة كعاصمة.
- يجب السماح لمواطني إسرائيل بحرية العبادة طبقاً لتقاليدهم.
- تدعم إسرائيل الحرية الدينية لجميع المعتقدات.

يعبر نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس عن دعم الولايات المتحدة المتواصل لإسرائيل وللقدس غير المقسمة.

الجزء الثالث

يتم نقل موقع سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس في مدة لا تزيد عن ١٨٠ يوما قبل الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

الجزء الرابع

الاعتراف بالقدس غير المقسمة عاصمة لإسرائيل لن تعترف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية حتى قيام المجتمع الدولي بحل وضع القدس بالاعتراف بالمدينة على أنها العاصمة غير المقسمة لإسرائيل.

الجزء الخامس

موقف الكونغرس من حرية العبادة يتمثل موقف الكونغرس في وجوب السماح لمواطني (إسرائيل) كحق أساسي من حقوق الإنسان المعترف بها من الولايات المتحدة، وقرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بالعبادة بحرية وطبقا لتقاليدهم.

إصدار القوانين

قانون التنظيم والتخطيط

كان من الأساليب المبتكرة لسلطات الاحتلال من أجل تهويد مدينة القدس إصدار ما يسمى بقانون التنظيم والتخطيط، الذي انبثق عنه مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية المعقدة والتعجيزية في مجالات الترخيص والبناء، بحيث أدى ذلك إلى تحويل ما يزيد على ٤٠% من مساحة القدس إلى مناطق خضراء يمنع البناء للفلسطينيين عليها، وتستخدم كاحتياط لبناء المستوطنات كما حدث في جبل أبو غنيم، وقد دفعت هذه الإجراءات إلى هجرة سكانية عربية من القدس إلى الأحياء المحيطة بالمدينة نظرا إلى سهولة البناء والتكاليف.

وفي العام ١٩٩٣ بدأت مرحلة أخرى من تهويد القدس، وهي عبارة عن رسم حدود جديدة للمدينة (القدس الكبرى) (المتروبوليتان، وتشمل أراضي تبلغ مساحتها ٦٠٠ كم^٢ أو ما يعادل ١٠% من مساحة الضفة الغربية لتبدأ حلقة جديدة

من إقامة مستوطنات خارج حدود المدينة هدفها الأساسي هو التواصل الإقليمي والجغرافي بين تلك المستوطنات لإحكام السيطرة الكاملة على مدينة القدس.

قانون منع الأذان عبر مكبرات الصوت

في شهر نوفمبر ٢٠١٦، أقرت لجنة وزارية إسرائيلية خاصة مشروع قانون لمنع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في مساجد القدس والمناطق القريبة من المستوطنات وداخل الخط الأخضر بعد المصادقة على القرار، قامت السلطات الإسرائيلية باقتحام عدة مساجد في مدينة القدس ومنعت المؤذنين من رفع الأذان عبر مكبرات الصوت. وبحسب إحصاءات تقديرية، فإن الحظر سيطل نحو ٦٠٠ مسجد في مناطق القدس والخط الأخضر .

الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى خلال يناير ٢٠١٦

3/1/2016مجموعات من المستوطنين تقتحم المسجد الأقصى من باب المغاربة بحراسة معززة ومشددة من عناصر الوحدات الخاصة والتدخل السريع في شرطة الاحتلال.

4/1/2016 اقتحام المسجد الأقصى من قبل المستوطنين من جهة باب المغاربة وسط حماية معززة ومشددة من قوات الاحتلال الإسرائيلي الخاصة.

5/1/2016 قوات الاحتلال تعتدي على رئيس حراس المسجد وبعض الحراس في منطقة باب الرحمة المعروفة باسم "الحُرْش" بالضرب، التي تقع بين باب الأسباط والمُصلى المرواني.

6/1/2016 المسجد الأقصى المبارك يشهد، اقتحامات جديدة لعصابات المستوطنين بحراسات معززة ومشددة من عناصر الوحدات الخاصة والتدخل السريع بشرطة الاحتلال.

12/1/2016 المصلون وحراس المسجد الأقصى يتصدون لمستوطن يهودي أدى طقوساً وشعائر تلمودية في المسجد الأقصى المبارك .

قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس

قال مسؤولون في الإدارة الأمريكية إن الرئيس دونالد ترامب سيعترف رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل في خطوة قد توجب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

وأوضح المسؤولون الأمريكيون أن ترامب لن يعلن عن نقل فوري للسفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في خطابه المرتقب يوم الأربعاء.

ولا يعترف المجتمع الدولي بسيادة إسرائيل على كل القدس التي تضم مواقع إسلامية ومسيحية ويهودية مقدسة.

وبإعلان ترامب ستصبح الولايات المتحدة أول دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، منذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٨.

وقال المسؤولون إن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل "اعتراف بالواقع". وأضافوا أن ترامب سيبلغ وزارة الخارجية ببدء عملية نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وقد تستغرق أعواماً.

وكان عدد من الزعماء العرب قد حذروا ترامب من عواقب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

وأجرى ترامب اتصالا هاتفيا بأربعة زعماء عرب ورئيس الوزراء الإسرائيلي مساء الثلاثاء ليبلغهم بقراره بشأن القدس، حسبما ذكر البيت الأبيض في بيان.

وأضاف البيان أن ترامب "أكد التزامه بدفع محادثات السلام في اتصالاته بكل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس والعاقل الأردني الملك عبد الله الثاني والعاقل السعودي سلمان بن عبد العزيز والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي."

وقالت المتحدثه باسم البيت الأبيض ساره ساندروز إن ترامب يبدو "متمسكا" بفكرته تجاه القدس.

تحذيرات عربية

وحذر الملك سلمان بن عبد العزيز ترامب من "أي إعلان أمريكي بشأن وضع القدس يسبق الوصول إلى تسوية نهائية سيضر بمفاوضات السلام ويزيد التوتر بالمنطقة"، حسبما ذكرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية.

وأضافت الوكالة أن العاهل السعودي شدد على دعم الرياض للشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية وعلى "أن من شأن هذه الخطوة الخطيرة استفزاز مشاعر المسلمين كافة حول العالم نظرا لمكانة القدس العظيمة والمسجد الأقصى القبلة الأولى للمسلمين."

وذكر بيان للرئاسة المصرية أن "الرئيس عبد الفتاح السيسي أبلغ نظيره الأمريكي أنه لا داعي إلى تعقيد الوضع في الشرق الأوسط."

وأضاف البيان أن "السيسي حذر ترامب من القيام بإجراءات من شأنها أن تقوض فرص السلام في الشرق الأوسط."

9حقائق مهمة عن القدس التي "يدرس" ترامب الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل

كما حذر الرئيس الفلسطيني محمود عباس ترامب "من خطورة تداعيات مثل هذا القرار على عملية السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم."

وقال الديوان الملكي في الأردن إن الملك عبد الله الثاني أبلغ ترامب أن هذا القرار "سيكون له انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وسيقوض جهود الإدارة الأمريكية لاستئناف العملية السلمية ويؤجج مشاعر المسلمين والمسيحيين".

وكان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قد هدد في وقت سابق بقطع العلاقات مع إسرائيل إذا اعترفت الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لها.

ما الذي يقترحه الأمريكيون؟

يقول مسؤولون في إدارة ترامب إن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل إنما هو "اعتراف بالواقع"

لكن حدود المدينة بحاجة إلى اتفاق نهائي بشأنها، حسب المسؤولين، لا تتأثر بها وضعية الأماكن المقدسة.

وسيأمر الرئيس ترامب بعدها وزارة الخارجية ببدء إجراءات نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، ولكن العملية قد

تستغرق سنوات لأنه ينبغي تصميم السفارة وبنائها وضمان إجراءات تأمينها.

وكان ترامب وعد الناخبين الموالين لإسرائيل في حملته الرئاسية بإنجاز هذه الخطوة.

ويضيف المسؤولون الأمريكيون أن الرئيس بإمكانه التوقيع على أمر بتأجيل نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، حتى يتم بناء المقر.

ودأب الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون على توقيع أمر تأجيل تنفيذ قانون صادر عام ١٩٩٥، ينص على نقل السفارة إلى القدس، من أجل أن ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها حيادية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط.

ما الذي سيحدث الآن؟

تقول باربرا بليت آشر، مراسلة بي بي سي في وزارة الخارجية الأمريكية، إن ترامب يفي بوعد انتخابي قطعه على نفسه عندما يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وليس هناك أي سبب آخر لهذه الخطوة الآن.

وترى أنه ليس هناك أي مؤشر على أن هذه الخطوة يمكن أن تؤدي إلى الدفع بمفاوضات السلام قدما، لأن المسؤولين الأمريكيين يستبعدون أن يدعم ترامب حل الدولتين.

وتضيف أنه يبدو أن الفلسطينيين لن يحصلوا على شيء من هذه الخطوة.

ترقب العالم بكثير من الحذر اعتزام إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في خطاب يلقيه مساء اليوم، نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وفاءً بوعده كان قطعه على نفسه للجالية اليهودية في أمريكا إبان حملته الانتخابية بالإقدام على تلك الخطوة في أول أيامه بالبيت الأبيض.

العديد من المحللون أكدوا أن اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، سيكون بمثابة المسمار الأخير في نعش إدارة ترامب لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي حال إقدام ترامب على هذه الخطوة، سينتهي سياسة أمريكية منذ عقود، قائمة على عدم الاعتراف بضم إسرائيل للقدس عام ١٩٨٠.

وفيما يلي القصة الكاملة بشأن احتمال نقل السفارة الأمريكية للقدس وتداعيات مثل هذه الخطوة على عملية السلام والصراع العربى الإسرائيلى .

متى صدر قانون نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؟

أصدر الكونجرس الأمريكى قانونا، عام ١٩٩٥ فى عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون، وينص القانون على "وجوب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل"، ونقل سفارة واشنطن من تل أبيب إلى القدس ، لكن الرؤساء الذين سبقوا ترامب عرقلو تنفيذ القانون كل ٦ أشهر تحت بند "حماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة"، لكن ترامب قطع على نفسه وعدا أمام الجالية اليهودية فى أمريكا إبان حملته الانتخابية بالإقدام على تلك الخطوة فى أول أيامه بالبيت الأبيض.

متى وقع "ترامب" مذكرة تأجيل نقل السفارة؟
وقع ترامب فى يناير ٢٠١٧، مذكرة تأجيل نقل السفارة كما فعل غيره من الرؤساء، لكن التقارير الأخيرة دفعت للاعتقاد أن ترامب يعتزم نقل السفارة إلى القدس، والاعتراف بالمدينة المقدسة

عاصمة لإسرائيل والتي ستؤدي إلى نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس .

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض، أن الرئيس ترامب كان واضحا حيال هذه المسألة منذ البداية فالسؤال ليس هل (ستنقل السفارة من تل أبيب إلى القدس) بل السؤال هو متى؟! سيتم نقلها.

ماذا تعنى هذه الخطوة لعملية السلام ؟

يتفق الفلسطينيون أن الخطوة ستوقف عملية السلام بالكامل، حتى أن بعض البرلمانيين أكدوا أنها ستظهر موقف أمريكيا منحازا لدولة الاحتلال الاسرائيلي، وفق صحيفة "واشنطن بوست"، وحذر مسئولون فلسطينيون، من أى اعتراف أمريكى بالقدس عاصمة لإسرائيل، سيؤدي إلى إفشال جهود السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مؤكدين إن القرار يعنى مزيدا من ابتزاز الفلسطينيين، وجلب مزيد من الإحباط والتطرف ومنح مكافأة للمتطرفين فى إسرائيل، وسيضعف معسكر السلام الفلسطينى.

١ المواقع المحتمل نقل السفارة الأمريكية إليها في القدس
عقب اعلان "ترامب"؟

العديد من التقارير الإعلامية رصدت المواقع التي من
المتوقع نقل السفارة الأمريكية إليها من تل أبيب، قبل قرار
الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، هي:

- شارع جيرشون آجرون وفيه القنصلية الأمريكية العامة
- المركز الأمريكي وهو مركز تعليمي ثقافي
- البيت الأمريكي وفيه المركز الثقافي للقنصلية الأمريكية العامة بالقدس
- شارع ديفيد فلوسر وفيه القنصلية الأمريكية العامة بالقدس
- تالبيوت وفيه تمتلك الولايات المتحدة مخزنا يمكن انشاء السفارة بنفس الموقع

المواقع المحتملة لنقل السفارة الأمريكية بها في القدس
ماهو موقف الجانب الإسرائيلي .. وما أبرز تصريحات
مسئوليههم؟

ترى دولة الاحتلال الإسرائيلي أن الخطوة الأمريكية المفترضة ستشعر الإسرائيليين بأن الولايات المتحدة هي الحليف الأعظم لهم، وأنها قادرة على اتخاذ خطوات لتعزز الموقف الذى يزعم أن القدس العاصمة الأبدية لدولتهم، ولا يرى الإسرائيليون أن الخطوة الأمريكية ستؤثر على فرص إتمام عملية السلام فى الشرق الأوسط .

رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، قال أن نية الرئيس الأمريكى دونالد ترامب إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، هو قرار مهم جدًا لتل أبيب.

وزعم "نتنياهو" أن القرار يثبت أحقية إسرائيل التاريخية فى المدينة، واصفا اليوم بـ "اليوم الهام".

ماذا يعنى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها؟

سيكون الأمر بمثابة اعتراف بالضم الإسرائيلى غير المشروع للقدس الشرقية، واعتراف بالخطوة الإسرائيلية غير القانونية لاعتبار القدس عاصمة لدولة إسرائيل عام ١٩٨٠ بعد

احتلالها عام ١٩٦٧، وفق ما قال سياسيون فلسطينيون لـ"واشنطن بوست".

ماهو رد فعل الرئيس الفلسطيني محمود عباس لمواجهة خطة "ترامب"؟

استغاث الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، بقيادة العالم وأجرى اتصالا هاتفيا بالرئيس عبد الفتاح السيسي لمناقشة الأزمة، كما أجرى اتصالات هاتفية بعدد من قادة الدول العربية، وناشدهم التدخل للحيلولة دون تطبيق خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة للقدس.

ما موقف الزعماء العرب من قرار "ترامب" المرتقب ؟

تنديد وشجب ورفض لقرار ترامب المرتقب واعتبروه هدم لعملية السلام في الشرق الأوسط .

وكان في مقدمتهم الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي أكد أثناء تلقيه اتصالاً هاتفياً من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، على الموقف المصري الثابت بشأن الحفاظ على الوضعية القانونية للقدس في إطار المرجعيات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة.

ولم يكتفى السيسى بالاتصال الهاتفى فقط، بل عقد اليوم اجتماعا للتشديد على الالتزام بالقرارات الأممية والوضع القانونى للقدس، أما خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، فقد أكد للرئيس الأمريكى أن أى إعلان أمريكى بشأن وضع القدس يسبق الوصول إلى تسوية نهائية سيضر بمفاوضات السلام ويزيد التوتر بالمنطقة .

فيما حذر ملك الأردن، عبد الله الثانى بن الحسين بن طلال، ترامب من "خطورة اتخاذ أى قرار خارج إطار حل شامل يحقق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية".

الدول الرافضة لقرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس

العديد من الدول العربية والعالمية أعلنوا رفضهم للقرار المرتقب، حيث حذرت ألمانيا من اندلاع اشتباكات مع إعلان ترامب الاعتراف بالقدس، و الأردن أكدت أن قرار ترامب بنقل سفارة أمريكا إلى القدس له تبعات خطيرة، فيما أعربت الصين عن قلقها تجاه التصعيد حال اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقالت تركيا أن اعتراف ترامب بالقدس عاصمة

لإسرائيل سيعقد مشاكل المنطقة، وبريطانيا أعربت أيضا عن قلقها حيال القرار الأمريكي المرتقب، فيما أدانت سوريا القرار وما سيتبعها من خطوة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والفاتيكان تدعو للاعتراف بحقوق الجميع في الأرض المقدسة وأن ذلك شرط أساسي للحوار.

التمثيل الدبلوماسي الأمريكي الحالي في القدس

توجد في القدس حاليا قنصلية للولايات المتحدة ولها مقرات عدة، وتخدم الفلسطينيين والإسرائيليين، على أن القنصل فيها بمثابة السفير الأمريكي لدى السلطة الفلسطينية.

الجامعة العربية وقرار

نقل العاصمة الإسرائيلية

استنكر الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، بأشد العبارات إعلان وزارة الخارجية الأمريكية اعتزام الولايات المتحدة نقل سفارتها من تل أبيب إلى مدينة القدس بحلول منتصف مايو/أيلول المقبل، تزامناً مع ذكرى النكبة الفلسطينية في ١٩٤٨.

وأكد الوزير المفوض محمود عفيفي، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام في بيان حصلت "سبوتنيك" على نسخة منه، أن أبو الغيط يعتبر أن "قرار الإدارة الأمريكية يمثل حلقة جديدة وخطيرة في مسلسل الاستفزاز والقرارات الخاطئة المستمر منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، والذي يوشك أن يقضي على آخر أمل في سلام وتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، مضيفاً أن القرار الأمريكي بنقل السفارة في ذات تاريخ النكبة يكشف عن انحياز كامل للطرف الإسرائيلي وغياب أي قراءة رشيدة لطبيعة وتاريخ الصراع القائم في المنطقة منذ ما يزيد عن سبعين عاماً،

الأمر الذي يفقد الطرف الأمريكي فعلياً الأهلية المطلوبة لرعاية عملية سلمية تفضي إلى حل عادل ودائم للنزاع.

وشدد المتحدث الرسمي، على أن نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ليس له أي أثر قانوني أو انعكاس على وضعية المدينة كأرض محتلة، مؤكداً أن الغالبية الكاسحة من دول العالم رفضت القرار الأمريكي في سابقة نادرة تعكس الإجماع الدولي على خطورة استباق قضايا الحل النهائي، أو إخراج ملف القدس من العملية التفاوضية كما يتوهم بعض أركان الإدارة الأمريكية.

وأضاف أن القرار الأمريكي خارج على الشرعية الدولية، ويمثل خرقاً لقرارات مجلس الأمن ٤٧٦ و ٤٧٨ لعام ١٩٨٠، وأن الدول العربية عازمة على التصدي لكافة التبعات السلبية لهذا القرار، والعمل على ضمان ألا تقدم أي دولة أخرى على خطوة مماثلة في المستقبل، وبحيث يظل الإجراء الأمريكي معزولاً بلا أثر سوى إدانة الدولة التي اتخذته.

وأشار الوزير المفوض محمود عفيفي، في ختام تصريحاته، إلى أن أبو الغيط سيتوجه غداً، مع وفد يضم ستة من وزراء الخارجية العرب، إلى بروكسل، حيث يعقدون لقاءً مع

وزراء الخارجية الأوروبيين والممثلة العليا للسياسة الأوروبية "فيدريكا موغريني"، ومن المنتظر أن تكون القضية الفلسطينية هي الموضوع الوحيد على طاولة البحث، حيث يعتزم الوفد دعوة الدول الأوروبية التي لم تعترف بفلسطين للإقدام على هذه الخطوة الهامة التي من شأنها تعزيز فرص السلام، كما ينوي الوزراء العرب مناقشة البدائل المطروحة لتحريك ملف التسوية في حال أصرت الولايات المتحدة على التخلي عن دورها كوسيط نزيه بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

نقل السفارة الأمريكية

واحباط عملية السلام

لعلّ مقاربة ترامب للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قد أُنعت أخيراً القادة الفلسطينيين بأنهم سيخسرون أكثر إن بقوا في عملية سلام تسيطر عليها الولايات المتحدة.

لقد شكّل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ديسمبر الماضي بالاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل، مطيحاً بسبعين عاماً من السياسة الأمريكية والتوافق الدولي، نقطة تحول في عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فلطالما اعتُبرت القدس الأساس لتسوية سلام نهائية، نظراً إلى أنها تُعدّ إحدى مسائل الصراع الأكثر تعقيداً ورمزاً دينياً وسياسياً مهماً للمليارات حول العالم. وقد لاقى إعلان ترامب ثناء الجانب الإسرائيلي وابتهاجه وغضب القادة الفلسطينيين واستنكارهم، فأعلنوا أنهم سيمتنعون عن المشاركة في عملية سلام برعاية أمريكية. ردّاً على ذلك، اقتطعت الإدارة الأمريكية حوالي ٨٠ في المئة من مساعداتها للاجئين الفلسطينيين، ووعدت بإجراء المزيد من التخفيضات في

المساعدات إذا رفض الفلسطينيون العودة إلى عملية السلام. في غضون ذلك، اجتمع الجزء الأكبر من المجتمع الدولي، بما فيه معظم الدول الأوروبية وحلفاء واشنطن العرب، ضدّ إعلان ترامب حول القدس. أمّا الإدارة الأمريكية، فرفضت من جهتها الاتّهامات بأنّ نقل العاصمة قد هدَفَ إلى تحديد وضع القدس مسبقاً، مشدّدةً على أنّه “اعترافٌ بالواقع” لا أكثر.

غير أنّ إعلان ترامب حول القدس لم يكن “مقاربةً جديدةً” لحلّ الصراع كما ادّعت الإدارة، بل هو ذروة تدهور السياسة الأمريكية المستمرّ وتراجع فعالية الوساطة الأمريكية في خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. وقد يبدو قرارُ الاعتراف بالقدس محاولةً لحلّ التناقضات الكثيرة الكامنة في عملية السلام، ليس من خلال إعادة المعايير المقبولة دولياً التي تركز عليها أو من خلال جعل الفرص بين الجهتين متكافئة، بل عبر إعادة كتابة قواعد اللعبة الدبلوماسية. وفيما كانت فرص عقد اتفاقية سلام بوساطة أمريكية ضئيلة جداً أساساً، لربّما أقنعت أخيراً مقاربةً ترامب للصراع القادة الفلسطينيين بأنهم قد يخسرون أكثر إن بقوا مشاركين في عملية سلام تسيطر عليها الولايات المتحدة بدلاً من

الانسحاب منها. غير أنّ الاحتمالات المتضائلة للوصول إلى حلّ الدولتين لا تأتي من دون كلفة على الولايات المتحدة.

القوة والسياسة

طوال عقود اعتبر العالمُ الولايات المتحدة على أنّها الجهة الفاعلة الوحيدة القادرة على إبرام اتفاقية سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد صحّ ذلك على الرغم من الصلات الوثيقة الفريدة التي تربط الولايات المتحدة بإسرائيل والنفوذ الهائل للوبي الداعم لإسرائيل على صانعي القرارات الأمريكيين، ولا سيّما على الكونغرس. فقد قال آرون ديفيد ميلر، المفاوض المخضرم في عملية السلام: "قد لا تكون الولايات المتحدة وسيطاً صادقاً لكن بإمكانها أن تكون وسيطاً فعالاً". غير أنّ هذا الاقتراح افترض أنّ إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يحظى في الواقع بأولويّة كبيرة لدى الولايات المتحدة، هذا إن لم تعتبره مصلحة "حيوية" من مصالح الأمن القومي كما ادّعت عدّة إدارات. والأهمّ من ذلك هو أنّ الاقتراح افترض أنّ الرؤساء الأمريكيين كانوا مستعدين لتخطّي قيود السياسة المحليّة و"العلاقة الخاصّة" أقلّه في ما يخصّ المسائل واللمحظات الأهمّ. وسبق أن كان هذان الافتراضان

موضِعاً للشكّ قبل انتخاب دونالد ترامب، وقد باتا في طريق الزوال منذ وصوله إلى البيت الأبيض.

منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، جرت عملية السلام بقيادة أمريكية على افتراضين أساسيين: أولاً، أنه يمكن التوصل إلى تسوية سلام معقولة من دون معالجة الاختلال الشاسع في القوى بين إسرائيل والفلسطينيين. وثانياً، أنه يمكن (إن لم يكن مستحباً) إخضاع السياسة الفلسطينية الداخلية للحاجات المتصورة لعملية السلام. ولم تكن إسرائيل مجرد طرف في صراع بل سلطة احتلال حكمت الملايين من الفلسطينيين الذين كانت تتفاوض معهم. لكن في خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، ازداد تردّد الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين على الحكم في الاستعانة بسطوتهم الكبيرة على إسرائيل للسير قدماً بعملية السلام، مع العمل بنشاط على تفادي هذا النوع من الضغط من الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات. وقد ارتكز ذلك على اعتقاد بأنّ القادة الإسرائيليين سيكونون على استعداد أكبر "للمخاطرة من أجل السلام" إذا شعروا بالأمان سياسياً وعسكرياً. ولم يقتنع كلّ الرؤساء بهذا المنطق، لكنّ معظمهم التزم به، سواء أعن قناعة أم باعتباره المسار السياسي الذي يواجه المقاومة الأقلّ.

وفيما اعتبرت علاقة إسرائيل المُميّزة بالولايات المتحدة بمنأى عن تقلّبات عملية السلام بالإجمال، بقي التزام واشنطن بالقادة الفلسطينيين معتمداً بشدّة على إسرائيل وعملية السلام على حدّ سواء. ولا يُعزى الأمر فحسب إلى أنّ المسؤولين الأمريكيين يديرون ببساطة "أذنأ صمأء" للسياسة المحليّة الفلسطينية، فعدد كبير من صانعي السياسات في البيت الأبيض والكونغرس يطلب تغيير بعض نواحي السياسة الفلسطينية لتحويل الفريق الفلسطيني إلى شريك سلام ملائم. ونظراً إلى اعتماد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على المساعدات الخارجية وحسن النية الإسرائيلية من أجل بقائها، أخضع القادة الفلسطينيون لمجموعة من الشروط والقيود التي جعلَ عددٌ منها قوانين أمريكية والتي تتعلّق بأدائهم الأمني وحوكمتهم الداخليّة وأنشطتهم الدبلوماسية.

بعبارة أخرى، لم تركز الوساطة الأمريكية على تغيير ديناميات السياسة والقوى الأساسية التي تُبقي الصراع مُستمراً، بما فيها الواقع الأساسي الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي العسكري، بل على طمأنة إسرائيل في المقام الأوّل وإصلاح الفلسطينيين في المقام الثاني. لكن بإزالة الضغط عن الطرف

الأقوى وزيادته على الطرف الأضعف، عكست واشنطن فعلياً الدور التقليدي الذي يؤدّيه وسيط ما. ولم يكن ذلك ترتيباً محصوراً بجهة واحدة. فجزء من الصفقة المعقودة في أوصلو، وافقت القيادة الفلسطينية، بزعامة كل من ياسر عرفات ومحمود عباس، على التخلي عن بعض من سيطرتها على سياستها الداخلية وصناعة القرار على أمل أن "تخلص" الولايات المتحدة في نهاية المطاف إسرائيل. غير أن هذا الخلاص لم يحدث. ففيما كان الرؤساء الأمريكيون في بعض الأحيان على استعداد لاستخدام سطوتهم على إسرائيل أو لحثّ القادة الفلسطينيين على السير قدماً بعملية السلام، ولا سيما في ذروة اتفاقية أوصلو في أواخر تسعينيات القرن الماضي، شكّلت تلك الأوقات الاستثناء لا القاعدة.

ثمن الفضل: كلينتون وبوش

لم تأخذ الأمور هذا المنحى نتيجة خبث أو جهل، بل جرّاء حساب سياسي بسيط. فما دام القادة الأمريكيون والإسرائيليون الجهتين الفاعلتين الأقويين المرتبطتين بعلاقة خاصّة، امتلكوا المحفّز والأسباب الكافية على حدّ سواء لكي ينقلوا ما أمكن من المخاطر والتكاليف السياسية على عاتق الفلسطينيين، ولا سيما

عندما ساءت الأمور. ولفترة، بدا أنّ رهان الفلسطينيين على الخلاص الأمريكي يأتي ثماره. فقد خالف كلينتون عدداً من المحرّمات، مستضيفاً ياسر عرفات في البيت الأبيض أكثر من عشر مرّات ومستخدمًا قوّته الناعمة لدعم عرفات مع الضغط ببراعة على حكومة بنيامين نتنياهو المتشدّدة في المقابل. في النهاية، اقترب كلينتون من إبرام اتفاقية سلام إسرائيلية فلسطينية أكثر من أيّ رئيس سبقه أو خلفه. لكنّه كان أوّل من ضرب بالمبادئ الأساسية التي تمتنّ عملية السلام بشكل كبير، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ثبّت فكرة "الأرض مقابل السلام" وقديسية حدود العام ١٩٦٧، من خلال تقديم موافقة ضمنية على بناء مستوطنات إسرائيلية عبر إعفاءات بحجّة "النموّ الطبيعي" في القدس الشرقية وبغيرها من الحجج.

غير أنّ مساهمة كلينتون الأبرز أتت في الأشهر الأخيرة من رئاسته بعد فشل قمّة كامب ديفيد واندلاع انتفاضة الأقصى. فقد أساء القادة الثلاثة كلّهم التصرف والحساب في خلال كامب ديفيد وبعده. لكنّ قرار كلينتون بإلقاء اللوم لفشل المفاوضات وتصاعد العنف على عرفات والفلسطينيين فحسب أتى على حساب الأهداف الأمريكية الأوسع المتمحورة حول الاستقرار

والدبلوماسية، مع أنه كان القرار المناسب سياسياً. وبالإضافة إلى تقليص المساحة السياسية لعقد اتفاق في الوقت المتبقي من ولاية كلينتون، ساعد القرار على تعزيز توجهه "الاستغناء عن الشريك" الذي اعتمده لاحقاً رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وعلى تأجيج العنف في الأشهر والسنوات اللاحقة.

وعلى الرغم من أن وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية هي السائدة، لم يكن كامب ديفيد عبارة عن لقاء "إما تنجح فيه عملية السلام أم تفشل إلى الأبد" أو قمة طرح فيها "عرض سخّي"، بل كان بداية عملية تعلم لكلينتون والفريق الأمريكي شكلت قاعدة لمفاوضات أكثر جدية في الأشهر اللاحقة. علاوة على ذلك، لم يكن اقتراح باراك أوباما على قدر المطالب الفلسطينية مع أنه يعدّ غير مسبوق من منظور إسرائيلي بلا شك. وتمحور الاقتراح حول قيام دولة فلسطينية على ما بين ٨٠ و ٩٠ في المئة من الضفة الغربية مع استقلالية محدودة في القدس الشرقية العربية. ولا يُعزى السبب في أنّ التقدم الأكبر أتى بعد كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة إلى قدرة عرفات على الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل لكسب المزيد من التنازلات من خلال العنف، كما قال بعضهم، بل نتيجة الدروس الكبيرة التي تعلّمها واشنطن

(وإسرائيل) حول المتطلبات الأساسية لعقد اتفاقية سلام معقولة. وقد ذكر مفاوض أمريكي قائلاً: "على الرغم من الأوهام التي ظهرت منذ ذلك الحين، لم تكن حساباتنا قريبة من الهدف إطلاقاً." في غضون ذلك، جعل العنف المتصاعد وارتفاع عدد قتلى الانتفاضة محادثات السلام الجارية أكثر إلحاحاً وصعباً احتمال نجاحها. نتيجة لذلك، بحلول الوقت الذي قدم فيه الأمريكيون اقتراح سلام جدياً في أواخر ديسمبر، كانت البيئة السياسية أقل استجابة لصناعة سلام. وعلى عكس كامب ديفيد، اعتُبرت "معايير" كلينتون لاتفاقية سلام ذات وضع نهائي تتأسس بموجبها دولة فلسطينية في غزة وقرابة ٩٥ في المئة من الضفة الغربية مع سيادة فلسطينية على معظم القدس الشرقية "صحيحةً إلى حد ما". وعلى الرغم من أن القائدين أظهرًا استعداداً للعمل وفق معايير كلينتون مع التعبير عن تحفظاتهما إزاء نواح معينة من الاقتراح، اعتبر ردُّ باراك أوباما "نعماً" واضحةً وردُّ عرفات على أنه "أشبه بالرفض".

وفي عهد جورج بوش الابن، تمّ التركيز على اعتبار تغت عرفات والنزعة القتالية لدى الفلسطينيين هما الدافعان الأساسيان للصراع بدلاً من احتلال إسرائيل المستمر. ومع أن بوش يُعدّ

الرئيس الأمريكي الأوّل الذي دعم رسمياً قيام دولة فلسطينية، أطلق تحالفه مع أرييل شارون بعد اعتداءات ١١ أيلول الإرهابية وسط موجة من الهجمات الإرهابية التي قام بها المقاتلون الفلسطينيون يد شارون لكي يسحق الانتفاضة ويدمر بشكل مُنهج المؤسسات الفلسطينية الحاكمة والأمنية في الوقت عينه. ولم تؤدّ ذروة الانتفاضة وانتخاب محمود عباس عقب وفاة عرفات في العام ٢٠٠٥ إلى إعادة إحياء العملية الدبلوماسية. عوضاً عن ذلك، تخلّت إدارة بوش عن مخطّطها للسلام، أي خارطة الطريق المدعومة دولياً، لمصلحة أحادية إسرائيلية في غزة والأماكن الأخرى، وقدمت "ضمانات" لإسرائيل بشأن مصير التجمّعات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية وبشأن اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من المسائل. وقد ساعد فشل الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من غزة في العام ٢٠٠٥، الذي أدّى إلى إقفال حدودها، على تمهيد الطريق أمام الفوز المفاجئ لحركة حماس في الانتخابات في يناير ٢٠٠٦.

وفيما أدّى انتخاب ما يُسمّى "منظمة إرهابية أجنبية" لترأس السلطة الفلسطينية إلى بروز تحديات سياسية وقانونية خطيرة لإسرائيل والولايات المتحدة والجهات المانحة الدولية، قدّم

أيضاً فرصةً لتشجيع اعتدال حركة حماس وتطوّرها السياسي. غير أنّ الرفض الأمريكي والإسرائيلي للتفكير في أيّ سيناريو يختلف عن خلع الحركة من الحكومة، بغضّ النظر عن تفرّعاتها القانونية والسياسية، لم يعط حماس أيّ محفّز للاستجابة ودفع بعّاس إلى خيار مستحيل بين الانعزال الدولي الكامل من جهة وإلغاء نتائج انتخابات ديمقراطية، وحرب أهلية على الأرجح من جهة أخرى. وعلى غرار أيّ غرض هشّ يتعرّض لضغط متزايد، انقصف ظهر السلطة الفلسطينية. وانتهى القتال المفتوح بين الفصليّين الفلسطينيّين باستيلاء حماس القسري على غزّة وطرده قوات حركة فتح التابعة لعّباس في يونيو ٢٠٠٧.

وفيما اعتبر الفلسطينيون العاديون الانقسام ضربةً للمشروع الوطني، تلقّفه المسؤولون الأمريكيون على أنّه فرصة للتقدّم في عمليّة السلام مع عبّاس من دون تأثيرات حماس السلبية، التي يُفترض الآن أنّها محاصرة في غزّة بفعل المقاطعة الدولية والحصار الإسرائيلي. بيد أنّ الأحداث اتّخذت مساراً مغايراً جداً. فبعد أن انطلقت في مدينة أنابوليس الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٧ عمليّة مفاوضات مفصّلة للغاية امتدّت على مدار سنة، تداعت النقاشات عندما اندلع القتال بين إسرائيل وحماس في

أواخر ديسمبر ٢٠٠٨. وقد كان هذا القتال الأول من سلسلة من الحروب الدموية التي مرت بها غزة في العقد اللاحق. واستنتج رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، والذي كان بصفته مبعوث المجموعة الرباعية في العام ٢٠٠٧ داعماً لمقاربة إدارة بوش، قائلاً: "كان حرياً بنا أن نحاول التفاوض مع حماس منذ البداية ونغير مواقفها."

أوباما: لا سلام ولا عملية سلام

لم تكن عملية السلام التي ورثها باراك أوباما واعدة على الإطلاق. فقد شكّلت عودة بنيامين نتنياهو إلى السلطة في العام ٢٠٠٩ تحولاً بارزاً إلى اليمين في السياسة الإسرائيلية ونعمة لحركة المستوطنين التي باتت ممثلة الآن في الحكومة الإسرائيلية. أما في الجهة المقابلة فبرزت قيادة فلسطينية ضعيفة متضعة الأداء تزداد شرذمتها وعدم فعاليتها وابتعادها عن حياة الناس العاديين، شأنها شأن عملية السلام. وقد بقي الانقسام الداخلي الفلسطيني وانعزال حركة حماس وغزة المستمر مصدراً ثابتاً لعدم الاستقرار. وأدى تزايد المستوطنات الكثيف في خلال السنوات السابقة، بمؤازرة عدد من الإعفاءات والضمانات التي

قدّمتها الولايات المتحدة من أجل “النموّ الطبيعي”، والتجمّعات الاستيطانية والقدس الشرقية إلى تضاعف عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٩٣.

وكان أوباما في وضع يخوّله أن يوقف هذه التوجّهات، وقد مال، أقلّه في البداية، إلى القيام بذلك، مشدّداً على تجميد كامل لبناء مستوطنات إسرائيلية واصفاً الأمر بـ “غير شرعي” وملمّحاً حتّى إلى تحوّل محتمل نحو غزّة. لكن أمام مقاومة الكونغرس وحكومة نتنياهو العنيدتين، عدلت الإدارة عن نواياها وركّزت طاقاتها على استئناف المفاوضات. وحتّى محاولة أوباما إعادة تأكيد “حدود العام ١٩٦٧، مع تبادلات يتمّ الاتفاق عليها” كأساس لتلك المفاوضات، تماماً كما فعل الرؤساء السابقين له بمنّ فيهم جورج بوش الابن، قد تسبّبت بعاصفة من الاستنكارات من الجمهوريين في الكونغرس لأنّها “خيانة” لإسرائيل.

ولم تكن مساهمة أوباما هامدة. فعلى عكس طريقة التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية، كرّست الإدارة وقتاً وموارد كثيرة لإحباط محاولات عباس بالاعتراف بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة في العامين ٢٠١١ و٢٠١٢. وعلى الرغم من أنّ الاعتراف بقيام دولة فلسطينية مسألة رمزية بالإجمال، سيفتح هذا

الاعتراف في الأمم المتحدة البابَ للفلسطينيين للانضمام إلى الكثير من الهيئات الدولية الأخرى، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، مطلقاً مخاوف من احتمال محاكمة الجنود والجنرالات الإسرائيليين على معاملتهم للفلسطينيين. وعلى الرغم من أن إدارة أوباما أعادت التأكيد على حلّ الدولتين، جاء ردّها شبيهاً بردّ إسرائيل، فنذّرت بالخطوة معتبرة إيّاها محاولة "لإلغاء شرعية" إسرائيل. وفيما أوقف الكونغرس المساعدات المقدّمة للسلطة الفلسطينية، أعلنت وزارة الخارجية عن "مسار واسع النطاق وحثيث لكلّ عاصمة في العالم، وأنّ لهذه المسألة أولويةً بين المسائل المُدرجة على جدول أعمال كلّ اجتماع يقوم به وزير الخارجية مع كلّ قائد في العالم."

وبحلول العام ٢٠١٣، كانت عملية السلام قد توقّفت فعلياً، أقلّه كوسيلة لحلّ الصراع أو إدارته. وأنهت استقالة رئيس الوزراء سلام فيّاض مشروعه الشهير ببناء دولة فلسطينية في الضفة الغربية الذي اعتبره الأمريكيون والأوروبيون، والإسرائيليون حتّى، نجاحاً باهراً. وقد نُسبت إلى إصلاحات فيّاض، التي عُرفت "بالفيّاضية"، استعادة القانون والنظام الأساسيين وتراجع مستوى الفساد، بالإضافة إلى تسجيل أدنى

عدد من الهجمات ضدّ الإسرائيليين. لكن لا نجاح إصلاحات فيّاض ولا التحسين في الأمن تمكّنا من إنشاء تحرّك نحو قيام دولة فلسطينية أو إنهاء الاحتلال. عوضاً عن ذلك، فرض الكونغرس عقوبات جديدة على السلطة الفلسطينية. وردّاً على حملة التدويل التي قام بها عباس، سنّ الكونغرس قانونين جديدين ربط بموجبهما قدرة منظمة التحرير الفلسطينية على العمل في الولايات المتحدة بشرط تأكيد الرئيس على عدم انضمام الفلسطينيين إلى أيّ وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة أو قيامهم “بأيّ تحرّك” ضدّ إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية. وبذلك، ربطت هذه الخطوة صراحةً مستقبل مكتب المنظمة في واشنطن بإصرار رئاسي على أن يخوض الفلسطينيون “محادّثات سلام جدّية” مع إسرائيل.

وقد أدّى انهيارُ دورة ثانية من المفاوضات في العام ٢٠١٤، متّبوعة بحرب أخرى في غزّة وعنف متجدّد في القدس الشرقية، إلى تسلّيط الضوء على الفشل المزدوج لعملية السلام التي لم تملك القدرة على حلّ الصراع ولا الوسائل لإدارته. ولم يكن من باب الصدفة أنّ الموقّعين الأكثر عرضة للعنف يقعان خارج نطاق السلطة الفلسطينية وعملية السلام. لكن على الرغم من تحذيرات إدارة أوباما بأنّ “تأفّذة حلّ الدولتين على وشك

الإقفال"، تابعت الإدارة بتفادي المخاطرة. وفي الأشهر الأخيرة من ولاية الإدارة، تزايدت التخمينات بأنّ أوباما قد يطرح "معايير" خاصة به حول مسائل الصراع الأساسية، بما فيها القدس التي أخذ مصيرها يتقررّ بسرعة جرّاء الوقائع التي تفرضها إسرائيل على الأرض، أو قد يتّخذ خطوة جذرية أكثر عبر الاعتراف بدولة فلسطينية. لكن مع بدء العدّ العكسي واقترب استلام ترامب الرئاسة، اختار أوباما مجدداً عدم المغامرة، مقررّاً الامتناع عن التصويت على قرار يعارض المستوطنات في مجلس الأمن.

وفتح الخمود الذي اتّسمت به ولاية أوباما منفذاً لإدارة ترامب التي كانت أقلّ حياء في ترجيح كفة الميزان لصالح إسرائيل وأكثر صراحةً في محاولاتها تغيير القواعد التي تسري بموجبها عملية السلام. وتنذر مقاربة ترامب للصراع بتغيير في السياسة الأمريكية من تضارب المواقف إلى اللامبالاة. وعلى الرغم من تشديد ترامب الدائم على رغبته في إبرام "الاتفاقية الأهم"، قال إنّ الولايات المتحدة ستدعم حلّ الدولتين "إذا وافق عليه الطرفان"، لكنّه رفض الالتزام بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي أو بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة كأهداف صريحة لعملية السلام مثلما فعل الرؤساء الأمريكيون الثلاثة قبله. علاوة على ذلك،

باعتراف ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل، لم يتنازل عن جزء مهم من السطوة الأمريكية على إسرائيل فحسب، بل أزال أحد المحفزات القليلة المتبقية لدى السلطة الفلسطينية للمشاركة في عملية سلام برعاية أمريكية أيضاً. بذلك، أجبرت الإدارة الأمريكية الفلسطينيين على اتخاذ قرار آخر بين احتمالين خاسرين: فإن تابعوا في عملية سلام "لا تشمل" القدس ولا تطرح خيار الحصول على سيادة حقيقية سيقضي ذلك على الأرجح على ما تبقى لعباس من شرعية محلية، وإن تابعوا بمقاطعة الولايات المتحدة، سيصبح ذلك لإدارة ترامب لفرض المزيد من الإجراءات العقابية.

دولة أم اثنتان؟

نظراً إلى أن الفلسطينيين يشكلون الحلقة الأضعف في السلسلة السياسية، لعله كان لا مفر من أن يتحملوا عبء الفشل المستمر لعملية السلام، علماً أن التداعيات لم تكن أقل ضرراً بسببها. وتسلط معضلة عباس الضوء على الخطأ الفادح في تعامل الولايات المتحدة مع عملية السلام على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. فقد نجحت ترسانة "العصي" المتزايدة لدى واشنطن في جعل القادة الفلسطينيين أكثر طواعية

لكنّها جعلتهم أضعف من أن يكونوا شركاء فعّالين في المفاوضات. وبدل تسهيل السلام، ساهمت عمليّة السلام في إضعاف القادة والمؤسّسات السياسية الفلسطينية، فيما عزّزت عدم الاستقرار والعنف. ولم يجعل مخزون "الجزر" الذي يبدو أنّه لا ينضب القادة الإسرائيليين أكثر قبولاً بالمساومة ولم يشجّعهم على "المخاطرة من أجل السلام"، بل ساعد على دفع تكاليف الاحتلال السياسية والاقتصادية وغيرها. وفي غياب الضغط المجدي، لم يكن لدى القادة الإسرائيليين أيّ محفّز لاتّخاذ القرارات الصعبة وغير المرغوبة سياسياً التي يتطلّبها حلّ الدولتين، مثل إخلاء المستوطنات اليهودية أو نقل الأرض إلى السيادة الفلسطينية أو تقسيم القدس. وحتى لو تمكّن المسؤولون الأمريكيون بطريقة ما من إقناع عبّاس بالعودة إلى التفاوض (أو إجباره على ذلك)، سيكون ضعيفاً جداً للموافقة على اتفاقية سلام فكيف بالحري لتنفيذها. لذا، عملياً، لا وجود لعمليّة سلام برعاية أمريكية بعد الآن.

وتبقى مسألة حلّ الدولتين وما إذا كانت القيادة السياسية الفلسطينية الحالية قادرة على الصمود في غياب هذا الحلّ وما قد يحلّ محلّهما أسئلة بلا جواب. فوضع قيادة عبّاس المتقلقل

والغموض في شأن خلفه والتهديد بالمزيد من التقليلات في المساعدات تُبرز الاحتمال الواقعي جداً بأن تنهار السلطة الفلسطينية. ويمثل هلاك السلطة الفلسطينية الضربة الأوضح، والأفتك على الأغلب، لهدف حلّ الدولتين. فبالنسبة إلى الكثيرين، ولا سيّما لدى اليمين الإسرائيلي والأمريكي، قد تبدو تلك التداعيات نتائج مقبولة لا بل مرحباً بها كلفتها قليلة على إسرائيل والولايات المتحدة. وقد سبق أن أزال الحزب الجمهوري، الذي يسيطر حالياً على الكونغرس والبيت الأبيض على حدّ سواء، الإشارات إلى عبارة حلّ الدولتين من مبادئه العامة للعام ٢٠١٦، وهو "يرفض الفكرة الخاطئة بأنّ إسرائيل دولة احتلال". وبحدّ أدنى، يبدو أنّ التطوّرات الأخيرة في المنطقة تبرّر استخفاف الإدارة بالمسألة. ففي النهاية، لا يبدو أنّ المسألة الفلسطينية تحظى بعد الآن بأولوية لدى حلفاء واشنطن في المنطقة. ويبدو أنّ الصراع يشكّل عائقاً أمام الروابط الأمنية والاقتصادية بين إسرائيل والكثير من البلدان العربية المجاورة لها. لكن نظراً إلى تاريخ الصراع الممتدّ على مدى قرن، ما من سبب للاعتقاد بأنّ الأمور ستبقى على حالها إلى أجل غير مسمّى.

الفصل العاشر

اقتراحات حل مشكلة القدس

توجد ثلاث آراء لحل المشكلة:

- اقتراح تدويل المدينة.
- اقتراح إخضاع المدينة لنظام ثنائي - عربي - إسرائيلي في الإدارة.
- اقتراح القدس تخضع لدولة فلسطينية في غزة والقطاع.

أولاً - الاقتراح الخاص بتدويل مدينة القدس:

بداية، فكرة التدويل تعتبر فكرة حديثة حيث لم يكن للمجتمع الدولي عهد بها حتى أوائل القرن التاسع عشر، فطبقاً لرأي غالبية الباحثين، فإن ظهور فكرة التدويل والنظام الذي قام عليها، وللمرة الأولى، إنما يرجع إلى مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ وذلك بمناسبة تدويل احدي المدن البولندية ووضعها تحت الإدارة المشتركة لثلاث دول وهي النمسا وبروسيا وروسيا وقد تلا هذه المحاولة الأولى، محاولة أخرى مماثلة في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ بخصوص تدويل بعض أراضي الكونغو، غير أن

اللجوء إلى نظام التدويل، كوسيلة لحل بعض المشكلات المستعصية ولتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة لأطراف دولية شتى، قد صار مألوفاً بدرجة كبيرة منذ أوائل القرن الحالي، فناهيك عن بروز هذه الفكرة عند إبرام معاهدة لندن عام ١٩١٢ بين الدولة العثمانية من جانب وبعض الدول الغربية من جانب آخر وذلك في أعقاب الحرب البلقانية وبغرض فرض نوع من الإشراف والإدارة الدوليين علي البانيا.

فقد وجدت تطبيقات عديدة في هذا الخصوص استهدفت تدويل المدن الآتية: مدينة طنجة المغربية، مدينة دانزج البولندية، مدينة تريستا الواقعة علي الحدود الإيطالية اليوغسلافية، محاولات الأمم المتحدة لتدويل مدينة القدس منذ عام ١٩٤٧ ، اقتراح الرئيس السوفيتي الأسبق خروشوف عام ١٩٥٨ بشأن تدويل برلين الغربية ووضع نظام دولي خاص وثابت للإشراف عليها .

ومما هو غني عن البيان أنه علي الرغم من أن نظام التدويل يلتقي في بعض الوجوة مع بعض الأنظمة الدولية المشابهة كنظام الانتداب والوصاية - وبالذات فيما يتعلق بالخضوع للإشراف الدولي - إلا أن الملاحظ هو أن التدويل

يختلف عن كل هذه الأنظمة - علي الأقل - من ناحيتين رئيسيتين: أما الأولى، فمؤداها أن نظام التدويل يهدف بالأساس إلي تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة للدول أو القوي الدولية المعنية، وذلك علي خلاف الحال بالنسبة للنظم الدولية الاخرى المشابهة كنظامي الانتداب والوصاية حيث يكون الهدف منها - بالدرجة الأولى - هو دعم مسيرة الاستقلال للشعوب الخاضعة وتعزيز مبدأ تقرير المصير في المناطق أو الأقاليم المدولة، ومن ناحية ثانية، فمن الملاحظ أن التدويل إنما هو نظام ذو طابع دولي جماعي، في حين أن النظم الاخرى عادة ما يكون الطابع الثنائي هو الغالب عليها.

والواقع ان اصطباغ نظام التدويل - بصيغة دولية غالبية قد أثار خلافاً في الرأي بشأن علاقة هذا النظام بالسيادة علي الإقليم أو المنطقة التي يتم تدويلها في حيث ذهب رأي إلي القول بأن السيادة علي هذا الإقليم أو تلك المنطقة إنما تؤل إلي الجهة أو الهيئة الدولية التي تناط بها مهمة الاضطلاع بوظيفة الإدارة، وذهب رأي آخر إلي القول بأن السيادة علي هذا الإقليم إنما تظل موقوفة علي الشعب الذي يقطنه، وذلك إلي حين ينتهي التدويل، واقتناعنا، أن الرأي السليم في هذا الشأن يحتاج إلي التمييز بين

التدويل الدائم والتدويل الذي يكون محدداً بأجل معين، فما يقول به أنصار الرأي الثاني إنما ينصرف إلي نظام التدويل المؤقت فحسب، في حين يصدق رأي الفريق الأول علي حالة التدويل الدائم، ولكن، حيث أن السياسة الدولية لا تعرف الثبات الدائم إذ هي محكومة دوماً بتغير موازين القوي فيما بين أعضاء المجتمع الدولي، لذا فيمكن القول بأن نظام التدويل يظل دائماً - حتى وإن طالّت مدته - نظاماً مؤقتاً وهو ما يعني أن السيادة علي الأقاليم أو المناطق التي تخضع لهذا النظام لا تؤل بدورها إلي الهيئة الدولية المعنية إلا بصورة مؤقتة.

أما عن اقتراح تدويل مدينة القدس كوسيلة لحسم الخلاف بين العرب واليهود بشأنها فالثابت أن الإشارة الأولى بشأنه خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد وردت ضمن بنود قرار تقسيم فلسطين الذي اصدرتة الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

فكما سبق أن نوهنا، فقد نص في القسم الثالث من القرار المذكور علي إخراج المدينة المقدسة - عن نطاق - سيطرة أي من الدولتين العربية واليهودية وإخضاعها بدلا من ذلك للإشراف الدولي من خلال الأمم المتحدة.

وطبقاً للفقرة (ب) من هذا القسم المشار إليه فقد تعينت حدود المدينة بحيث تشمل:

١ - بلدية القدس وهي تضم مدينة القدس بكاملها بما فيها الأحياء القديمة والحديثة عربية ويهودية.

٢ - القرى والمدن المحيطة بمدينة القدس، والتي تشكل معها منطقة واحدة حددت بخريطة ألحقت بقرار ١٨١، وتشمل: أبو ديس والعزرية والطور والعيسوية وسلوان وصور باهر وأم طوبا ولفتا وموتسا ودير ياسين وعين كارم والمالحة وشرفات وبيت صفا ورامات راحيل وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وشعفاط، كما أنه طبقاً للنظام الذي اقترحة مجلس الوصاية لتدويل المدينة، فإن هذا النظام قد قصد من ورائة تحقيق هدفين هما:

- حماية وحفظ المصالح المعنوية والدينية القائمة في المدينة للأديان السماوية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية، وتأمين النظام والسلام وخاصة السلام الديني.

- تقوية التعاون بين سكان المدينة وتقوية الروابط بين شعبي فلسطين - أي الشعبين العربي واليهودي - في الأرض المقدسة والمحافظة على أمنهم ورفاهيتهم واتخاذ الترتيبات اللازمة لتقدم السكان.

غير أنه بالنظر إلى التطورات المتلاحقة للقضية الفلسطينية خلال الفترة التالية علي صدور قرار التقسيم، وبالذات إزاء تشدد كل من العرب والإسرائيليين في التمسك بمطالبهم كل في مواجهة الآخر فقد أخفقت الجمعية العامة في إقرار النظام الخاص بتدويل المدينة والذي أعدته لجنة الوصاية، ولذلك فقد ظلت فكرة تدويل القدس مجرد حبر علي ورق، منذ ذلك الحين والي وقتنا الراهن.

وما نراه، أن هذه الفكرة وإن كانت لا تزال مقبولة علي المستوي النظري، إلا أن تطورات الأحداث وتغير موازين القوي سواء بين العرب وإسرائيل أو علي المستوي الدولي عامة، يجعل امكان الأخذ بها - أي فكرة تدويل القدس - أمراً غير وارد علي الأقل خلال المستقبل المنظور.

ثانياً- الاقتراح بإخضاع المدينة لنظام ثنائي في الإدارة:

ينسب هذا الاقتراح إلي أحد المسؤولين البريطانيين ويدعي اللورد كرادون ففي صيف عام ١٩٧٥، اقترح هذا المسئول البريطاني فكرة إقامة مدينتين في القدس: القدس العربية وتوضع تحت السيادة والإدارة العربيتين، والقدس الإسرائيلية وتوضع تحت السيادة والإدارة الإسرائيليتين، وذلك مع كفالة حرية الحركة والاتصال بين هاتين المدينتين، وبما يسمح بالوصول الآمن إلي الأماكن المقدسة في كل منهما لكل شخص من أتباع الديانات الثلاثة، كما تضمن الاقتراح إشارة إلي إمكان تعيين حاكم دولي للمدينة بقسميها تناط به مهمة التأكد من كفالة حرية المرور من والي الأماكن المقدسة، وذلك من خلال التشاور مع سلطات الجانبين.

وواضح أن هذا الاقتراح إنما يكرس - ولو في صورة مغايرة نوعاً ما - الوضع الذي كانت عليه القدس قبل نشوب حرب يونيو عام ١٩٦٧ ومع ذلك، فإن الاقتراح المذكور قد تجاوزته الأحداث والتطورات التالية علي صعيد القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها، ومن ثم فإن إمكان القبول به - شأنه في ذلك شأن نظام التدويل بالمعني الذي سلفت الإشارة إليه - تكاد تبدو معدومة تماماً، في الوقت الراهن.

ثالثاً- القدس في إطار دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

بداية، المقصود بالقدس هنا هو القدس الشرقية، أي القدس العربية التي احتلتها القوات الإسرائيلية أثر حرب عام ١٩٦٧، ومؤدي ذلك، أن القائلين بهذا الاقتراح قد بنوا رأيهم علي أساس أن مسألة تقسيم المدينة خلال الفترة السابقة علي عام ١٩٦٧ ستظل قائمة وبعبارة أخرى، يقوم هذا الاقتراح الثالث علي التسليم بوجود القدس العربية كعاصمة للدولة الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة إلي جانب القدس الإسرائيلية التي تبقى تحت سيطرة إسرائيل.

المعتقد أنه في ضوء الأوضاع الراهنة للعلاقات العربية - الإسرائيلية، فإن هذا الحل الأخير يعد من أفضل الحلول المتاحة لمشكلة وضع المدينة المقدسة، والتي يمكن مع بعض الضغوط حمل الطرفين علي قبولها، خاصة إذا ما قدر للضغوط الدولية أن تنجح في حمل إسرائيل علي العدول عن قراراتها السابقة بشأن جعل القدس (الغربية) عاصمة لها.

المصادر والمراجع

- التطهير العرقي في فلسطين . إيلان بابه
- القضية الفلسطينية وخلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة . محسن محمد صالح
- فلسطين التاريخ المصور . طارق محمد سويدان
- هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس . ماجد عرسان الكيلاني . دار القلم للنشر والتوزيع
- مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي . عبد الوهاب المسيري
- دراسات منهجية للقضية الفلسطينية . محسن محمد صالح
- فلسطين . حقائق وصور . هارون يحيى

فهرس

٣ الفصل الأول
٣ مقدمة عن فلسطين
٤ السكان
٥ النظام السلساسى
٧ الفصل الثانى
٧ تاريخ فلسطين
١٢ المدن
١٤ الفصل الثالث
١٤ نبذة عن تاريخ الصهسونسىة وإسرائسئل
٢٠ تاريخ إسرائسئل
٢٣ الفصل الرابع
٢٣ أبعاد الدور الدولى فى فلسطين
٢٧ الفصل الخامس
٢٧ مساعأة الاستعمار للصهسونسىة
٣٤ الفصل السادس
٣٤ تهوسء القدس
٣٨ الفصل السابع
٣٨ الأمم المتحدة وقرار تقسسم فلسطين
٤٧ أمريكا تسرع بالاعتراف بإسرائسئل

٤٨	الفصل الثامن
٤٨	القدس قبل ٦٧
٥٧	الفصل التاسع
٥٧	القدس بعد ٦٧
٦٢	الاعتداءات التي تعرض لها المسجد الأقصى
٧١	منظمة التحرير الفلسطينية وقضية القدس
٧٦	موقف حركة حماس من المنظمة
٨٨	انتفاضة الحجارة وعلان الاستقلال بالجزائر
٩٣	تأسيس الدولة الفلسطينية
٩٦	نظريات الاحتلال الاسرائيلي
١٠٣	رسائل تهويد القدس
١١٥	قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس
١٢٨	الجامعة العربية وقرار نقل العاصمة الأمريكية
١٣١	نقل السفارة الأمريكية واحباط عملية السلام
١٥٠	الفصل العاشر
١٥٠	- اقتراحات حل مشكلة القدس
١٥٨	المراجع والمصادر
١٥٩	فهرس